بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفية

مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

"الاعتراف والقياس" في المؤسسات المالية الأردنية

The Extent of Application of The International Accounting Standard No. 39 " Recognition and Measurement" in Jordanian Financial Institutions

إعداد الطالبة:

جانيت قاسم محمد خزعلي

المشرف الرئيس:د. منى ممدوح المولا

المشرف المشارك: أ. د. احمد محمد العمري .

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

2012-2011

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفية

مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) " الاعتراف والقياس" في المؤسسات المالية الأردنية.

The Extent of Application of The International Accounting Standard No. 39 " Recognition and Measurement" in Jordanian Financial Institutions.

مقدمة من الطالبة

جانيت قاسم محمد خزعلي

بكالوريوس التمويل والمصارف / جامعة آل البيت 2006

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات برنامج الماجستير في العلوم المالية والمصرفية/ جامعة اليرموك.

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
الدكتور منى ممدوح المولا	مشرفاً ورئيساً	.....
الأستاذ الدكتور احمد محمد العمري	مشرفاً مشاركاً	.....
الدكتور محمد ياسين رحاحله	عضوا	.....
الدكتور زياد محمد زريقات	عضوا	.....

كانون الأول 2011

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال الله تعالى

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإهداء

إلى منارة العلم والإمام المصطفى

إلى الأمي الذي علم المتعلمين

إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز.

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

إلى نور عيني ومهجة قلبي والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي وأخواتي

إلى من أعطت وأجزلت بعطائها

إلى من سقت وروّت جامعتنا علما وثقافة

إلى من ضحت بوقتها وجهدها ونالت ثمار تعبها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لك أستاذتنا الغالية كل الشكر والتقدير على جهودك القيّمة إلى مشرفتي الغالية الدكتور منى ممدوح المولا.

إلى من غرس التميز و معانيه بين جدران جامعتنا

إلى من نور عقول الطلبة

إلى الكاتب الذي سلب بقلمه العقول

إلى من يستحق وسام النبل و الكرم

إلى مشرفي الأستاذ الدكتور احمد محمد العمري.

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي ظلمة لا يضيء إلا قناديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي.

إلى صانعة الأجيال

إلى منبع العلم و المعرفة

إليك أقف وقفة إجلال وإكبار

إلى طلبة العلم في كل مكان

إلى جامعتي العريقة جامعة اليرموك.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

الباحثة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبدالله و على اله وصحبه أجمعين.

الشكر لله أولا على أن أعانني على انجاز هذا العمل وشملني بتوفيقه و إنني في هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى أستاذتي الدكتور منى مولا و إلى أستاذي الدكتور احمد العمري على ما أفضاهما علي من علمهم و وقتهم و جهدهم فكانوا عونا لي و ناصحين أمينين ساهما بحسن توجيهاتهم ودقة تصويباتهم في إخراج هذه الدراسة بالصورة التي عليها الآن.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة.

وأتوجه بالشكر لهذا الصرح الشامخ جامعة اليرموك مهد العلماء و الباحثين ممثلة بإدارتها الحكيمة وكذلك كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ممثلة بعمادتها و هيئتها التدريسية الموقرة وإلى جميع أساتذتي سواء من جامعة اليرموك أو من خارجها الذين أرشدوني و نصحوني خلال تحكيم استبانه الدراسة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود و أخص بالذكر المحاسبين العاملين في المؤسسات المالية الأردنية التي تمثلت بعينة الدراسة لما ساهموا معي في ملئ استبانة الدراسة وعلى ما قدموه لي من مساعدة في سبيل انجاز هذه الدراسة.

والله اسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع في ميزان حسناتنا فان أصبنا فمن الله وان أخطانا فمن أنفسنا.

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا"

والله من وراء القصد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص الدراسة

خزعلي، جانيت قاسم، مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس في المؤسسات المالية الأردنية، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، د.المولا، منى، أ.د، العمري، احمد، جامعة اليرموك، اربد، المملكة الأردنية الهاشمية،2011.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" للأدوات المالية في المؤسسات المالية الأردنية.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة وزعت على المحاسبين العاملين في الإدارات المالية للمؤسسات المالية الأردنية حيث بلغت عينة الدراسة (78) مؤسسة مالية أردنية، تم تفريغ الاستبانة وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) واستخدام الاختبارات الإحصائية بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

أظهرت النتائج أن المؤسسات المالية الأردنية تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) "الاعتراف والقياس" بشكل جزئي وليس بشكل كامل، كما أظهرت النتائج أن القطاع المصرفي حقق أعلى نسبة تطبيق حيث بلغت (79.03%) وحققت القطاعات الأخرى نسبة تطبيق أقل مثل قطاع التأمين حيث بلغت نسبة التطبيق (58.45%)، وقد أوصت الدراسة بتولي المزيد من الاهتمام بالمعيار رقم(39) من قبل المؤسسات المالية الأردنية من خلال عمل دورات تدريبية متعلقة بالمعيار رقم (39) حيث أنها تساعد المستثمرين والأطراف ذات العلاقة بتقييم استثماراتهم في الأدوات المالية ضمن بنود المعيار(39).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الكلمات المفتاحية :المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) للأدوات المالية الاعتراف والقياس، المؤسسات المالية الأردنية (شركات الخدمات المالية، البنوك الأردنية، شركات التأمين).

List of Abbreviations قائمة المختصرات

1. (AICPA) (American Institute of Certified Public Accountants)

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

2. AAA (American Accounting Association)

جمعية المحاسبين الأمريكيين

3. (FASB) (Financial Accounting Standards Board)

مجلس معايير المحاسبة المالية

4.(ICAEW) (The Institute of Chartered Accountants in England and Wales)

معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز.

5. (IAPC) International Auditing Practice Committee.

لجنة ممارسة التدقيق الدولي.

6.(IASC) International Accounting Standards Committee.

لجنة معايير المحاسبة الدولية

7.(IFAC) International Federation of Accountants.

الاتحاد الدولي للمحاسبين.

8.(IAS) International Accounting Standards

معايير المحاسبة الدولية

9.(IASB) International Accounting Standards Board

مجلس معايير المحاسبة الدولي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

10.(IOSCO) The International Organization of Securities Commissions.

المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

11.(EC) European Commission.

المفوضية الأوروبية.

12.(IFRS) International Financial Reporting Standards.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

13.(SIC) Standing Interpretation Committee.

اللجنة الدائمة للتفسيرات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الإهداء ..... ب

شكر وتقدير ..... د

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... هـ

قائمة المختصرات ..... و

فهرس المحتويات ..... ح

فهرس الجداول ..... ل

قائمة الملاحق ..... م

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1-1 مقدمة 2

1-2 مشكلة الدراسة 3

1-3 أهمية الدراسة 4

1-4 أهداف الدراسة 5

1-5 فرضيات الدراسة 5

1-6 منهجية الدراسة 6

الفصل الثاني: الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية 7

2-1 مقدمة 8

2-2 إطار عام حول معايير المحاسبة الدولية 9

2-2-1 مفهوم المعيار المحاسبي. 9

2-2-2 مزايا ومحددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. 10

2-2-3 أهمية المعايير المحاسبية الدولية. 11

2-2-4 الجهات المنظمة لمعايير المحاسبة الدولية. 11

2-3 معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس 14

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة

2-3-1 الهدف من المعيار 15

2-3-2 نطاق المعيار 15

2-3-3 التطور التاريخي للمعيار المحاسبة الدولي رقم(39). 17

2-3- 4 التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم(39)..... 17

2-4 الأدوات المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(39)..... 21

2-4-1 الأدوات المالية..... 21

2-4-2 القيمة العادلة..... 23

2-4-2-1 أهداف القيمة العادلة. 24

2-4-2-2 محددات القياس بالقيمة العادلة. 24

2-4-2-3 الطرق المستخدمة في قياس القيمة العادلة. 24

2-5 تقييم الاستثمارات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (39). 25

2-5- 1التصنيفات الرئيسية للاستثمارات. 26

2-5-2 معايير الاعتراف وإلغاء الاعتراف في معيار المحاسبي الدولي رقم(39). 29

2-5-3 القيمة المعدلة للاستثمارات 31

2-5-4 القياس في معيار المحاسبة الدولي رقم(39).. 32

2-5-5 اعتبارات قياس القيمة العادلة..... 33

2-5-6 إعادة تصنيف الأدوات المالية. 35

2-5-7 الأرباح والخسائر. 37

2-5-8 محاسبة التحوط..... 38

2-5-8-1 تقييم فاعلية التحوط..... 40

الفصل الثالث: الدراسات السابقة 42

3-1 مقدمة 43

3-2 الدراسات العربية 43

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الموضوع	الصفحة

3-3 الدراسات الأجنبية 47

3-4 ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة 53

الفصل الرابع: منهجية الدراسة 54

4-1 مقدمة 55

4-2 أسلوب الدراسة 55

4-3 مصادر جمع البيانات 55

4-4 أداة الدراسة 56

4-5 طبيعة الدراسة 58

4-6 مجتمع وعينة الدراسة 58

4-7 متغيرات الدراسة 67

4-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل 67

الفصل الخامس: اختبار فرضيات الدراسة 70

5-1 مقدمة 71

5-2 اختبار الفرضيات 71

الفصل السادس: النتائج والتوصيات 85

6-1 النتائج 86

6-2 التوصيات 87

المراجع 89

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية 95

الملاحق 96

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(1-4)	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا	57
(2-4)	نسبة كل القطاع من إجمالي قطاعات العينة ككل	59
(3-4)	الاستبانات الموزعة ونسب الاسترداد.	60
(4-4)	توزيع أفراد العينة تبعاً لمعلومات المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية.	61
(5-4)	توزيع أفراد العينة تبعاً لمعلومات مدة مزاولة نشاط المؤسسة.	61
(6-4)	توزيع أفراد العينة تبعاً لمعلومات حجم المؤسسة المالية(حقوق الملكية).	62
(7-4)	توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر.	63
(8-4)	توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير التخصص العلمي.	64
(9-4)	توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	64
(10-4)	توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	65
(11-4)	توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في المؤسسة التي تعمل بها حاليا.	66
(12-4)	توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير هل تلقيت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم(39)؟	66
(1-5)	النسب الكلية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" في المؤسسات المالية الأردنية.	72
(2-5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات محور " مزايا الالتزام بتطبيق بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) "	75

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(3-5)	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)ككل	76
(4-5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات محور " معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في المؤسسات المالية الأردنية "	77
(5-5)	معامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) بين (تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)) وكل من متغيري (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة).	78
(6-5)	نتائج تطبيق تحليل الانحدار المتعددة لدراسة أثر خصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39).	79
(7-5)	نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) محوري " مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي " تبعاً لمتغير المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية.	80
(8-5)	نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على جميع مجالات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف و القياس" تبعاً لمتغير القطاع	81
(9-5)	نتائج تطبيق مجال " متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف " تبعاً لمتغير القطاع	82
(10-5)	نتائج تطبيق مجال " متطلبات قياس الأدوات المالية " تبعاً لمتغير القطاع	82
(11-5)	نتائج تطبيق مجال " تطبيق خيار القيمة العادلة " تبعاً لمتغير القطاع	83
(12-5)	نتائج تطبيق مجال " متطلبات محاسبة التحوط " تبعاً لمتغير القطاع	84

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
1	التكرارات والنسب المئوية لتطبيق المعيار رقم (39)	79
2	الإستبانة بصورتها النهائية	102
3	التعديلات المقترحة من قبل المحكمين	108
4	المؤسسات المالية الأردنية التي تضمنتها عينة الدراسة ونسبة تطبيق كل مؤسسة مالية	110
5	معايير المحاسبة الدولية سارية المفعول حتى 2013	113

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1-1 مقدمة

نتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية، من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية، تم تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير، وأهم هذه المنظمات:

- ✓ لجنة معايير المحاسبة الدوليةIASC
- ✓ الاتحاد الدولي للمحاسبينIFAC
- ✓ لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC

والتزاما بالقوانين والتشريعات العالمية فقد قام الأردن بتبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية منذ أكثر من عقد من الزمن، حيث ترجمت هذه المعايير من قبل الهيئات المهنية المحاسبية وطبقت في الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي كذلك من قبل مدققي الحسابات (القشي 2007، حمدان 2008).

كما تأسست جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين عام (1987) وكانت رسالتها تأكيد الالتزام بقواعد المحاسبة القانونية والمعايير المحاسبية الدولية بما يساهم في حماية وحفظ الاقتصاد الأردني والارتقاء بالمستوى المهني والعلمي للمحاسبين القانونيين الأردنيين وبما يدعم مكانة الأردن بين الدول محليا وإقليميا ودوليا، إضافة إلى عقد دورات في معايير المحاسبة الدولية وذلك من أجل مجاراة التطورات والتعديلات الحاصلة على المعايير المحاسبية الدولية بهدف تعريف المشاركين بالإطار النظري والعملي للمعايير المحاسبية الدولية وتمكينهم من التطبيق العملي الصحيح (http://www.jacpa.org.jo).

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير هي الوسيلة التي تجعل المحاسبة محل ثقة، كما أن تطبيق هذه المعايير يمكن أن تضمن لجميع فئات مستخدمي القوائم المالية تحقيق أكبر قدر ممكن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من الاستفادة من القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المالية الأردنيـــة، حيـــث أن إمكانيـــة الاعتماد على القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المالية الأردنية والثقة بها يعتمدان بدرجة أساسية على مدى التزام تلك المؤسسات بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة، وذلـــك لـــضمان سلامة هذه القوائم المالية والاطمئنان إليها، وأنها تظهر بعدالة القوائم المالية من كافة النـــواحي الجوهرية، المركز المالي لتلك المؤسسات يعطي صورة حقيقية للأداء المالي والتدفقات النقدية وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة (http:www.iasplus.com)

يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المبادئ التي يتم من خلالها الاعتراف والقياس والإفصاح بالمعلومات الخاصة بالأصول المالية والالتزامات المالية وذلك من خلال اعتماده على خيار القيمة العادلة كما يظهر الاستخدام الأكثر للقيمة العادلة في هذا المعيار مقارنة بالمعـــايير الأخرى، صنفت الموجودات المالية والمطلوبات المالية وفقا لاســـتخدام القيمـــة العادلـــة إلـــى استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وموجودات محتفظ بها لأغراض المتاجرة، وموجودات مالية متوفرة للبيع، والقروض والذمم المدينة (لجنة معايير المحاسبة الدولية 2011).

وعليه تبرز أهمية التزام المؤسسات المالية الأردنية المدرجة في سوق عمـــان المـــالي للأوراق المالية بتطبيق المعايير الدولية وخاصة المعيار رقم (39)، الأمر الذي يعود بالفائـــدة على أطراف كثيرة ذات علاقة بموضوع الدراسة، مثل المستثمرين فـــي المؤســـسات الماليـــة الأردنية وإدارة المؤسسات المالية الأردنية وغيرهم من الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

2-1 مشكلة الدراسة

ألزمت تعليمات مفوضية هيئة الأوراق المالية بالالتزام بتطبيـــق المعـــايير المحاســـبية الدولية ومنها معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، فبرزت الحاجة إلى إمكانية التحقق ما إذا كان هناك التزام من قبل المؤسسات المالية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي بالتطبيق العملي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وما هو أثر ذلك علـــى مـــصالح الفئـــات ذات العلاقـــة المؤسسات المالية الأردنية.

وبناء عليه فان هذه الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس "يطبق تطبيقا كاملا أم جزئيا في المؤسسات المالية الأردنية؟
2. هل هناك مزايا من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)؟
3. هل هناك معوقات تحول دون تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ؟
4. هل هناك أثر لخصائص المؤسسات المالية(حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) ؟

3-1 أهمية الدراسة

تم تناول هذا الموضوع في دراسات أردنية عديدة (زلموط،2004)، (دخل الله،2005)، (المطارنة وبشايرة، 2006)، (القشي، 2007)، (الشطي، 2007)، (بشايرة، 2010)، إن معظم الدراسات السابقة ركزت على مواضيع جزئية من المعيار ولم يتم التطـــرق فـــي هـــذه الدراسات إلى مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (39) في المؤسسات المالية الأردنية فتعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة والقليلة التي تمتاز بشمولها لجميع المؤسسات المالية الأردنية في هذا المجال من تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

كما أن التعرف على معوقات تطبيق المعيار(39) ووضع الحلول لتزيلها، سيساهم فـــي تطبيق المعيار(39) ومعرفة البنود التي تطبق والعمل على تعزيز تطبيقها سوف يـــؤدي إلـــى مزيدا من مصداقية وعدالة القوائم المالية والقرارات الاستثمارية التي ستتخذ بناءا عليها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كذلك تعود أهمية الدراسة إلى أهمية معالجتها موضوعا ذا أهمية في تقييم الاستثمارات فبند الاستثمارات من البنود الرئيسية والكبيرة في المؤسسات المالية الأردنية، وعليه ستمثل هذه الدراسة حافزا ايجابيا للمؤسسات المالية المدرجة في سوق عمان للالتزام في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) من خلال بيان المعالجة المحاسبية لبنود الاستثمارات.

1-4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف و القياس" كليا أم جزئيا في المؤسسات المالية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

2- التعرف على مزايا تطبيق المؤسسات المالية الأردنية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

3- الكشف عن المعوقات التي تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) إن وجدت ووضع الحلول المقترحة لها.

4- استقصاء أثر خصائص المؤسسات المالية(حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39).

1-5 فرضيات الدراسة

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات للإجابة على مشكلة الدراسة وهي كالتالي:

الفرضية الأولى:

لا يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" تطبيقا كاملا في المؤسسات المالية الأردنية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الفرضية الثانية:

لا يوجد مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

الفرضية الثالثة:

لا يوجد معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) .

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر دال إحصائيا عند مستوى الدلالة($a \geq 0.05$) لخصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39).

6-1 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة ستستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات المتعلقة بالإطار النظري، كما ستستخدم الاستبانة لغايات لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة المعنون من المحاسبين العاملين في الدوائر المالية في المؤسسات المالية الأردنية المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تم بناء استبانة الدراسة اعتمادا على نص معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية "الاعتراف والقياس" الصادر من لجنة المعايير المحاسبية الدولية لسنة 2011 في عدة محاور، يتم بعدها التحليل من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) والطرق الإحصائية الملائمة للتعرف على مدى تطبيق المعيار المحاسبي رقم (39)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

معايير المحاسبة الدولية

2-1 مقدمة:

تعد المعايير المحاسبية الأساس التي يتم من خلالها تحديد السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية التي ينبغي تطبيقها والالتزام بها في قياس وإثبات وإفصاح المعلومات حول النشاطات الاقتصادية لمنشآت الأعمال المختلفة (نور والجاوى،2003).

وتعود فكرة تداول المعايير المحاسبية إلى المؤتمرات الدولية للمحاسبين، حيث انعقد عدة مؤتمرات لمناقشة وضع مهنة المحاسبة عامة والمعايير المحاسبية خاصة، وأقرت هذه المؤتمرات في النهاية إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولي (IASC) في نيسان (أبريل) 1973م

Rueschhoff). ،(1976

ولعل من أهم وسائل تطوير مهنة المحاسبة لمواكب التطورات في الظروف الاقتصادية وفى بيئة الأعمال والتنظيمات هو إعداد وإصدار معايير محاسبية يتم من خلالها تحديد على أساليب قياس العمليات في المركز المالي للمنشاة ونتائج أعماله وإيصال نتائجها إلى المستفيدين، وهو الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى إصدار معايير المحاسبة لتكون الأساس السليم لتطبيق المفاهيم المحاسبية، حتى تتحقق الاستفادة القصوى من المعلومات المحاسبية (الوابل، 1990).

ويقوم المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بوضع أسس الإثبات والقياس والتحليل المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية وذلك يتم القياس من خلال تطبيق خيار القيمة العادلة والتي تمثل السمة الأساسية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) (حميدات،2011).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2-2 إطار عام حول معايير المحاسبة الدولية

مقدمة

تناول هذا المبحث المعايير المحاسبة الدولية، من حيث مفهومهـا، ومزايـا ومحـددات تطبيقها ، وأهميتها، ومواصفاتها، والجهات المنظمة لها، والمشاكل التي تواجه واضعيها.

2-2-1 مفهوم المعيار المحاسـبي Accounting:

Standardيمثل المعيار المحاسبي مجموعة من الضوابط والأسس والتوجيهات أو التعليمات لمعالجة موضوع محاسبي طبقا للمبادئ المحاسبية والاعتراف المتفق عليهـا والتـي ينبغي الأخذ بها عند أعداد وعرض البيانات المحاسبية مع مراعاة البـدائل المتعـارف عليهـا لمعالجة هذا الموضوع وبالشكل الذي يضمن الوصول إلى نتائج تؤدي إلى نوع من التجانس في أسلوب إعداد وعرض هذه البيانات حيث يسهل المقارنة بين البيانات التي تـصدرها الـشركات ومؤسسات الأعمال في نشاط اقتصادي معين (خشارمة،2003) (Stanko، 2000).

2-2-2 مزايا ومحددات تطبيق المعايير المحاسبة الدولية:

يمتاز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالتناسق والتناغم من خلال إظهار القوائم المالية للمنشات بصورة متماثلة وموحده، كذلك قابلية المقارنة نظرا لتوحيد أسس وطـرق المعالجـات المحاسبية فان النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة، ومواكبة متطلبات العولمة، فالعالم الذي نعيش أصبح صغير لكثرة وسائل الاتصال وازدياد عمليات التبادل بين الدول، وتمتاز أيضا بتلبية المتطلبات القانونيـة حيـث أن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

كثيرا من الدول تنص صراحة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وضرورة فهمها وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية (حماد، 2006).

بالرغم من ذلك ظهرت العديد من محددات التي تحد من تطبيق المعـــايير المحاســـبية الدولية تمثلت في عدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالكامل على مستوى دول العالم، والإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، وكذلك أن المعايير المحاسبية الدولية دائمـــة التغييـــر، بسبب تعدد التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفـــسيرات Standing Interpretation (SIC) Committee، كما يشكل اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير عاملا يحد مـــن تطبيقها إضافة للضغوطات السياسية التي تمارس على مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في وضع المعايير المحاسبية الدولية وتعديلاتها، تعود هذه المحددات لوجهتي النظر الأمريكيـــة والبريطانية باعتبار سبقهما لوضع المعايير المحاسبية الدولية محليـــه خاصـــة بهمـــا (حمـــاد، 2006).

غالبًا لا تكون عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية العديد من الصعوبات في طبيعة علم المحاسبة ووجود مفاهيم عالمية تعتبر أساسًا لتطوير المعايير المحاسبية، وإمكانية تطبيق اختبارات التكلفة والفوائد، والقدر على حل الصراع بين المستفيدين من هذه التقارير وما مدى الاستفادة من التقارير المالية Belkaoui). ،(2004

2-2-3 أهمية معايير المحاسبة الدولية:

ومع تزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبـــسيط القواعـــد وإصلاحات السوق، تزايدت الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين معايير المحاسبة الدولية فإن الحاجة للمعايير تمثلت في تحديد الطريقة المناسبة لقياس الأحداث المالية وإيصال نتائجها إلى مستخدمي القوائم المالي واتخاذ القرار

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المناسب، وعليه فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكـــون غير

سليمة في إعداد القوائم المالية، ويؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج العمليات المحاسبية المنشآت (www.acc4arab.com) (www.wiely.com).

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية وسيلة مساعدة للارتقاء بمستوى الأداء المحاسبي ذو الكفاءة العالية، كما تساهم في تسجيل العمليات المالية لإنتاج وبيع سلعة أو خدمة دفتريا وعرض نتائجها وبياناتها المالية بدقة وعدالة وتوقيت مناسب، بشكل يتم الاعتماد عليها (فهمي،2000) (شرويدر وآخرون،2006).

4-2-2 الجهات المنظمة لمعايير المحاسبة الدولية

لقد شهدت العقود الحالية تطورات مهمة حين أقدمت العديد من الـــدول الناميـــة منهـــا والمتقدمة على حد سواء على تبني توصيات معايير المحاسبة ، ومن الجدير بالذكر أن لجنـــة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) ليست الهيئة الوحيدة التي تعمل علـــى إعـــداد المعـــايير المحاسبية الدولية لتطبيقها على المستوى الدولي، إذ أن هناك العديد من الهيئات التي تعمل على إصدار المعايير المحاسبية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي(صيام،2005).

ومن أهم هذه الهيئات المجموعة الأوروبية (EC) التي ركزت على المعايير التي تضمنتها التوجيهات الصادرة عن المالية، ولم تعمم هذه المعايير عالميًا باعتبارها تعد من قبل هيئة شبه حكومية، في حين أن الاتجاه الدولي لإصدار المعايير يتجه نحو القطاع الخاص في إعداد المعايير (سويلم،2005).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أوجد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معالجات محاسبية بديلة، وذلك لغياب المعالجات المحاسبية الملائمة للمشكلات المحاسبية الحديثة، ويتكون المجلس من خمس مجموعات هي مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي(AICPA) ومعهد المديرين الماليين(FAI)، واتحاد المحللين الماليين (FAF)، والجمعية الأميركية للمحاسبة (AAA)، والجمعية الوطنية للمحاسبة (NAA) (القاضي وحمدان، 2001).

كما ظهرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والتي عملت على تحقيق توحيد المبادئ المحاسبية التي تتبعها منشآت الأعمال وغيرها من المنظمات لأغراض التقرير المالي حول العالم، حيث أصدرت اللجنة (40) معيارًا دوليًا، وتمثل هذه اللجنة الآن أكثر من (120) منظمة محاسبية في (91) دولة(فردريك وآخرون، 2004).وقد شارك في ذلك معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا (ICAEW) الذي يعد هذا المعهد من أوائل الجمعيات المهنية ذات الشأن التي ساهمت في ترسيخ الممارسات المهنية من خلال إصدار سلسلة المعايير المحاسبية (الناغي، 2002) .

وكذلك الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) الذي يهدف إلى دعم وتطوير مهنة تدقيق الحسابات، ورفع درجة توحيد ممارسة المهنة من خلال إصدار أصول التدقيق الدولية وحتى الآن صدر عن الاتحاد (36) أصل (جربوع وحلس، 2002).

أما الأمم المتحدة (UN) فقد ركزت على التأثير الذي يمكن أن تحدثه الشركات الدولية، خاصة المتعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي، لذلك فإنها تدعو وبقوة إلى تبني معايير محاسبية موحدة، يتم تطبيقها من أجل إعداد قوائم مالية موحدة (عبد القادر والخداش، 2007).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3-2 معيار المحاسبة الدولي رقم الأدوات المالية رقم (39) "الاعتراف والقياس"

IAS Financial Instrument No.(39) "Recognition and Measurement"

يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (39) مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالموجودات المالية والمطلوبات المالية وقياسها والإفصاح عنها، وهذا المعيار هو مكمل لمعيار المحاسبة الدولي رقم(32) (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2008).

وبسبب التوسع في استخدام القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية، حل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) محل معيار محاسبة دولي رقم(25) للأسباب الآتية:

(لجنة المعايير المحاسبية الدولية 2011).

1. كبر عدد البدائل المحاسبية المسموح بها لمعالجة مواقف متطابقة، وجود هذا التنوع الكبير يؤدي إلى نتائج مختلفة بدرجة كبيرة، مما يضع صعوبات أمام المقارنات بين المنشآت المختلفة.
2. اعتماد المحاسبة على التصنيف الذي تضعه الإدارة للاستثمارات المالية من حيث أنها متداولة أو غير متداولة، الأمر الذي يتيح فرصة التلاعب في النتائج المحاسبية بخصوص استثمارات معينة، وبشكل قد يؤثر سلبا على جودة وموثوقية عملية إعداد التقارير المالية.
3. زيادة الاعتماد على استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية، الأمر الذي يساهم إلى حد كبير في زيادة الثقة والاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4. قدم هذا المعيار معالجات محاسبية حاسمة لإثبات الأدوات المالية في السجلات وضح فيه كيفية القياس والإفصاح عنها.

2-3-1 الهدف من المعيار

هدف هذا المعيار إلى وضع معايير للاعتراف والقياس والإفصاح عن الموجودات المالية و المطلوبات المالية للمنشأة، بما فيها المحاسبة على عمليات التحوط ، من خلال القياس بالقيمة العادلة مع الاعتراف بكافة التغيرات في قائمة الدخل ويعتبر هذا معيار أول معيار شامل تصدره لجنة معايير المحاسبة الدولية حول هذا الموضوع بالرغم من أنه تم تناول بعض مواضيعه ضمن نطاق معايير أخرى (السعافين،2005) (لجنة معايير المحاسبة الدولية،2011).

2-3-2 نطاق المعيار

(لجنة معايير المحاسبة الدولية،2011)

1. يجب أن تطبق كافة المنشآت هذا المعيار على جميع الأدوات المالية فيما عدا:

تلك الحصص في الشركات التابعة أو الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم محاسبتها بموجب معيار المحاسبة الدولي (27) "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة" في المنشآت التابعة" ومعيار المحاسبة الدولي (28) " المحاسبة عن الاستثمارات " في المنشآت الزميلة "ومعيار المحاسبة الدولي(31) "التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة".

2. الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي رقم (17)"عقود الإيجار " على أن الذمم المدينة لعقود الإيجار المعترف بها في الميزانية العمومية للمؤجر خاضعة لأحكام هذا المعيار الخاصة بعدم الاعتراف، وهذا المعيار لا ينطبق على المشتقات المدمجة في عقود الإيجار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3. موجودات ومطلوبات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها معيار رقم (19) "منافع الموظفين".

4. الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين معيار رقم (32) – الأدوات المالية : " الإفصاح والعرض" إلا أن هذا المعيار ينطبق على المشتقات المدمجة في عقود التأمين.

5. أدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المشروع المقدم للتقارير بما في ذلك الخيارات والضمانات والأدوات المالية الأخرى المصنفة كحقوق للمساهمين للمنشأة المقدمة للتقارير(على أنه يطلب من حامل هذه الأدوات تطبيق هذا المعيار على هذه الأدوات).

6. عقود الضمانات المالية بما في ذلك خطابات الاعتماد التي نصت على إجراء دفعات إذا لم يقر المدين بالدفع عند تاريخ الاستحقاق معيار رقم (37) "المخصصات، الالتزامات والموجودات الطارئة" تخضع عقود التأمين لهذا المعيار إذا نصت على وجوب إجراء دفعات استجابة للتغيرات في سعر فائدة محدد وسعر الورقة المالية وسعر السلعة وتقييم الائتمان وسعر الصرف الأجنبي ومؤشر الأسعار أو المتغيرات الأخرى كذلك يتطلب هذا المعيار الاعتراف بالضمانات المالية التي تم تحملها أو الاحتفاظ بها نتيجة لمعايير إلغاء الاعتراف.

7. يجب تطبيق هذا المعيار على العقود المبنية على السلع التي تعطي أيا من الطرفين الحق في التسوية إما نقدا أو من خلال أداة مالية باستثناء عقود السلع التي تم الدخول بها وتستثمر في تلبية متطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقع وبقصد بها لذلك الغرض عند إنشائها كما يتوقع تسويتها من خلال التسليم .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وضعت منظمة المحاسبة لدول أمريكيا اللاتينية أسس محاسبية متجانسة، ومعايير التدقيق، وتدريب المحاسبين وتحسين مستواهم العلمي، ونتج عن جهود هذه اللجان وضع أسس محاسبية وتدقيقية متجانسة لدول أمريكيا اللاتينية (أل هاشم، 1992).

أما المجامع المهنية في الدول العربية فكانت اولى تلك الجمعيات في مصر وهي جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، حيث صدر قانون مزاولة المهنة في مصر عام 1951 ، وتلاها جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا، أما في الأردن فقط ارتبط ظهور مهنة المحاسبة بظهورها في فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني (مطر،2006).

وأخيرا تم إصدار المعايير المحاسبية الدولية من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC) حيث أصدرت اللجنة (41) معيارا باسم معايير المحاسبة الدولية .

أ. معايير المحاسبة الدولية IAS: (41) معيارا

ب. المعايير السارية المفعول: (29) معيارا

ج. المعايير الملغاة :(19) معيارا

د . المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS: (9) معايير جميعها سارية المفعول

(حميدات،2011) (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

8. إذا اتبعت المنشأة نمط الدخول في عقود معادلة offsetting contracts تحقق التسوية بفاعلية على أساس الصافي، فإن هذه العقود لا يتم الدخول بها لتلبية متطلبات المنشأة الخاصة بالشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقع.

3-3-2 التطور التاريخي للمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) :

بدأت لجنة المعايير المحاسبية الدولية(IASC) بالتعاون مع المجمع الكندي للمحاسبين المرحلة الثانية في حزيران 1998 في مشروع إصدار معايير خاصة بالأدوات المالية حين قامت بإصدار مسودة عرضE62 : في الاعتراف والقياس، والتي أقرت فيها بناء على الورقة النقاشية التي كانت قد نشرتها بعنوان: " الأصول والأدوات المالية"، أن هناك صعوبة في إكمال معيار محاسبة دولي شامل قبل نهاية سنة 1998 التاريخ النهائي لإتمام المعايير الجوهرية التي اتفقت عليها مع IOSCO ومن خلال جهود مضنية.

استطاعت اللجنة في تشرين الثاني 1998 تبني معيار المحاسبة الدولي(39) IAS الاعتراف والقياس والذي سرى مفعوله في تاريخ 2001/1/1 الذي يعكس وجهة نظر اللجنة في المقاييس الواجب استخدامها في المحاسبة عن الأدوات المالية المختلفة عن طريق التوسع في استخدام القيمة العادلة، بالإضافة للأسس التي رأتها مناسبة في الاعتراف والاعتراف الأولي وإلغاء الاعتراف للأدوات المالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2003).

4-3-2 التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم(39)

خضع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) للعديد من التعديلات والتي جاءت استجابة للتطورات والتغيرات التي ظهرت على النظام المالي العالمي في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي، والتي نوجزها فيما يأتي:(http://www.iasplus.com/standard/ias39.htm)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- في تشرين الأول/ 2000 تم إجراء تعديلات على خمسة قضايا محدودة للتأكد أن المعيار يطبق بشكل أفضل، وكان المجلس في آذار من نفس السنة قد أقر تطبيقات إرشادية على المعيار على شكل أسئلة وأجوبة.
- في تشرين الأول / 2003 كان هدف التعديل تخفيض درجة التعقيد في المعيار، عن طريق توضيح وإضافة تعليمات للتطبيق لمواضيع (مثل إلغاء الاعتراف، وكيفية إهلاك الأداة المالية وغيرها)، وحذف الفقرات غير الضرورية نتيجة إصدار معايير جديدة، وتحقيق الاتساق مع إصدارات لجنة التفسير التابعة للجنة التأسيسية ونية المجلس إلى أنه ليس هناك أي نيته عمل تعديل يؤدي إلى تغير جوهر المعيار.
- في آذار / 2004 أجري التعديل لموضوع تحوط المحفظة الكلي (Macro Hedging) نتيجة ضغوط من قبل الإتحاد الأوروبي وخصوصاً البنوك وتاريخ سريان مفعوله2005/1/1.
- في كانون الأول / 2004 وقد جرى تعديل على نسخة آذار/2004، في موضوع الاعتراف الأولي في الأصول والالتزامات والتحويل للأرباح والخسائر الناتجة عن هذا الاعتراف.
- في نيسان/2005 أجري تعديل على نسخة آذار /2004 في موضوع تحوط التدفق النقدي المتوقع من العمليات داخل فروع المنشأة، حيث تم السماح للمنشآت باستخدام التحوط على مخاطر أسعار الصرف للعملات التي تتعامل بها فروع للمنشآت خارج الدولة الأم، وهذا التعديل جاء ليتماشى مع عملية إدارة المخاطر التي تقوم بها للمنشآت.
- في حزيران / 2005 أجري تعديل على نسخة آذار/ 2004 في موضوع القيمة العادلة للمشتقات، حيث تم السماح لبعض المشتقات (وفي ظروف معينة :يكون لها دور في إلغاء الأخطاء المحاسبية أو تقليلها) في قياسها بالقيمة العادلة التي يعتمد وفقاً لوثائق خاصة بإدارة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المخاطر، أو الإستراتيجية الاستثمارية، وعندما تحتوي هذه الأدوات المالية على مـشتقات ضمنية لها ظروف معينة، ويجب معالجة الفرق في تقرير الدخل.

- في آب/ 2005 أجري تعديل آخر على نسخة آذار/2004، في موضوع عقود التأمين المالية حيث تم إدخال تعديلات على كيفية قياس بعض هذه الأدوات، كما سمحت اللجنة ببعض المرونة في تحديد بعض الأدوات المالية على أنها خاصة بالتأمين، ويمكن إدخالها ضمن نطاق هذا المعيار إذا قرر محررها ذلك عند الاعتراف الأولي، وهذا حل مؤقت كما اعتبره (IASB) غير فعال على المدى الطويل، فهو حلا للمصدر الأداة المالية، وليس حلا لحامل الأداة المالية، لذلك يتوقع المجلس إصدار تعديل جديد لتغطية حالات لم تجزم بعد.
- في تشرين الأول / 2005 أجري تعديلاً جديد، حيث تم إلغاء متطلبات الإفصاح من هذا المعيار وتحويلها للمعيار الجديد.
- في تشرين الأول / 2008 جرت تعديلات جوهرية على المعيار مع بداية ظهور الأزمة المالية العالمية، حيث تم إجراء التعديلات الآتية:

1. لا يجوز إعادة تصنيف الأدوات المالية (بما في ذلك المشتقات) ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بعد الاعتراف المبدئي.
2. لا يجوز إعادة تصنيف المشتقات خارج فئة القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في الوقت الذي يتم فيه الاحتفاظ بها أو إصدارها.
3. لا يجوز إعادة تصنيف أي أداة مالية تم تصنيفها عند الاعتراف المبدئي ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، خارج فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4. من الممكن تصنيف أصل مالي خارج فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في حالة عدم الاحتفاظ بالأصول بهدف بيعها أو إعادة شراؤها في فترة قريبة في الحالات والظروف الطارئة فقط بالتالي، من الممكن أن يتم إعادة تصنيف الأصل المالي بقيمته العالية في تاريخ إعادة التصنيف ولا يجوز عكس أي ربح أو خسارة تم الاعتراف بها مسبقا في الربح والخسارة .وتصبح القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف هي قيمته الجديدة أو قيمته المطفأة كما هو ملائم.

وفي حالة كانت القروض والذمم الدائنة عبارة عن أصل تعريف ولدى المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بالأصل المالي في المستقبل القريب بالتالي، فيندرج الأصل المالي ضمن فئة القروض والذمم الدائنة بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف لا يجوز عكس ربح أو خسارة تم الاعتراف بها مسبقا من قبل في الربح والخسارة وتصبح القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف هي قيمته الجديدة أو المطفأة.

5. يمكن إعادة تصنيف أصل مالي تم تصنيفه كأصل متوفر للبيع وانطبق علية تعريف القروض والذمم الدائنة يصبح ضمن فئة القروض والذمم الدائنة في حال كانت المنشأة تملك النية والقدرة على الاحتفاظ بالأصل المالي في المستقبل أو لغاية استحقاقه، يمكن إعادة تصنيف الأصل المالي بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف ويتم احتساب أي خسائر أو أرباح سابقة من ذلك الأصل الذي تم الاعتزاف به في قائمة الدخل الشامل (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4-2 الأدوات المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(39)

Financial Instruments under IAS (39)

مدخل

ظهرت الحاجة للأدوات المالية الأساسية بشكل رئيسي من الحاجة لـــرؤوس الأمـــوال والتمويل من قبل الشركات سواء أكانت حاجة قصيرة الأجل كحاجتها للسيولة، أو كانت طويلة الأجل كحاجتها لشراء أصل مادي، وفي المقابل هناك جهات مالية، وحكومية، تقوم بتلبية هذه الحاجات، من هنا وجدت الأسواق المالية، والتي توفر الأدوات المالية قصيرة الأجل المصرفية، كذلك وجدت الأسواق الرأسمالية والتي توفر الأدوات المالية طويلة الأجل (الميداني،1989).

ونتيجة للتطورات الاقتصادية ظهرت الحاجة لاستحداث أدوات مالية مـــشتقة مبتكـــرة تعتمد على أدوات مالية مشتقة أخرى، وعلية سيتناول هذا المبحث الأدوات المالية وأنواعها من أدوات مالية ذات حق ملكية، وأدوات دين ومشتقات مالية، كما سنتعرف على مفهوم وأهـــداف ومحددات والطرق المستخدمة للقيمة العادلة.

2-4-1 الأدوات المالية Financial Instruments

أولاً :أدوات الملكية Equity Instruments

وتتمثل في ما يأتي:

أ. الأسهم العادية Common Stock

يمثل السهم العادي مستند ملكية يتمتع حامله بحقوق ضمنها قانون الشركات له قيمـــة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية ويعتبر الأكثر استخداما في تكوين رأس المال عنـــد تأســـيس الشركات (خلف،2006).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. الأسهم الممتازة Preferred Stock

يمثل مستند ملكية يتمتع حامله بحقوق لها الأولوية على حامل السهم العادي إلا انه لا يتمتع بحق التصويت كما نص على ذلك قانون الشركات، له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية (الدهراوي وهلال، 2003) (Kidwell، 2003)،et al .

ثانياً :أدوات الدين

السندات Bonds

ويعرف السند على أنه مستند مديونية قابل للتداول ولأجل محدد وبفائدة محددة، وبهذا فان مالك السند يعتبر دائنا للجهة المصدرة، أي له الحق في الحصول على قيمة السند الاسمية في وقت استحقاقه، وكذلك له الحق في الحصول على فائدة محددة وبصورة دورية (خلف،2006).

ثالثا: المشتقات المالية Financial Derivatives

هي الأدوات المالية المشتقة و التي هي عبارة عن عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية وتتنوع هذه العقود وفق طبيعتها ومخاطرها وآجالها، وفلسفة عملها متعلقة بإدارة وتحويل المخاطر المالية، ولا يتم التعامل لغايات تحقيق الأرباح وإنما حماية للمتعاملين من التقلبات العكسية في أسعار الأسهم في الأسواق المالية ويتم تداول أنواع منها في أسواق عامة ذات كفاءة كأسواق الأسهم وتتكون المشتقات من (Kidwell ،2003)،et al :

أ. عقود الخيارات Options Contracts

عقد بين طرفين بائع ومشتري يتم التعامل بها في الأسواق العملات الأجنبية وأسواق رأس المال وهي نوعين عقود خيار البيع وعقود خيار الشراء يعطي الحق للبائع ببيع شيئاً أو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شراءه في تاريخ لاحق وبسعر يتفق عليه الطرفان بتاريخ العقد ويدفع البائع للمشتري مبلغاً من المال يسمى علاوة، ويكون هذا العقد جاهزا للتنفيذ عندما يرغب البائع بذلك(Valdez)،1997 .

ب. العقود الآجلة Forwards Contracts

العقد الآجل عبارة عن اتفاقية بين شخصين لتسليم أصل معين في وقت لاحق مستقبلاً وبسعر محدد يسمى سعر التنفيذ، ويتحدد في العقود عادة مواصفات الأصل والسعر وطريقة السداد حيث يتم التفاوض على جميع هذه الأمور بين البائع والمشتري (Valdez)،1997 .

ج. العقود المستقبلية Future Contracts

وهي عقود معيارية ملزمة إجبارية بين المستثمرين لاستلام أو تسليم أصل معين في وقت لاحق مستقبلا وبسعر محدد سلفاً، وتكون العقود المستقبلية نمطية موحدة من حيث تواريخ الاستحقاق، ويتم تداولها بوحدات نقدية موحدة أو بمضاعفاتها (Valdez)،1997 .

د- عقود المبادلات Swap Contracts

هي اتفاق تعاقدي بين طرفين على تبادل تدفقات نقدية معينة في تاريخ لاحق فمثلاً قد يستلم احدهم حالياً نقد من استثمار معين ولكنه يفضل نوع آخر من الاستثمار لديه تدفق نقدي بشكل مختلف، فيقوم بعمل اتفاق مع طرف آخر لديه نفس الرغبة ولكن يحمل الاستثمار المعاكس للذي يحمله هذا الطرف (Valdez)،1997 (Kidwell ، 2003) et al،.

2-4-2 القيمة العادلة Fair Value

تعددت التعاريف لمفهوم القيمة العادلة حيث ورد أكثر من تعريف في أكثر من معيار وجميعها تتفق على أنها القيمة التي يمكن بموجبها تبادل الموجودات أو تأدية المطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة في عملية تبادلية حقيقية (لجنة المعايير المحاسبية الدولية 2011) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1-2-4-2 أهداف القيمة العادلة

إن استخدام القيمة العادلة يظهر بنود الحسابات المختلفة بالقيمة التي تكون أقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، حيث أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدد وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية (السعافين،2005) .

تقيس المنشأة أدواتها المالية من خلال القيمة العادلة من أجل عمل قرارات استثمارية وتجارية، ولإدارة وقياس المخاطر، ولتحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة، ولحساب التعويضات (دهمش،2004).

2-2-4-2 محددات القياس بالقيمة العادلة:

تكون القيمة العادلة قابلة للقياس بشكل موثوق في الحالات الآتية:

أ. عندما يكون للأداة المالية سعر معلن في سوق الأوراق المالية التي تتسم بالكفاءة.

ب. في حالة تقييم أداة الدين من قبل وكالة تقييم مستقلة وتقدر تدفقاتها النقدية بشكل معقول.

ج. في حالة وجود نموذج تقييم لقياس الأداة المالية بشكل موثوق من خلال البيانات لذلك النموذج لأن البيانات تأتي من أسواق نشطة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003).

3-2-4-2 الطرق المستخدمة في قياس القيمة العادلة:

تختلف طرق قياس القيمة العادلة إلا أنها تتقارب بالنتائج وإن أهم هذه الطرق ما يأتي:

1. تكلفة الاستبدال :هي المبلغ الذي يمكن أن تتحمله المنشأة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي أو تحملها التزام من الالتزامات في الوقت الحالي،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهي تكلفة الحصول على أصل مشابه سواء كان جديدا أو قديما أو مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003).

2. القيمة السوقية الجارية: تمثل المبلغ الذي يمكن المنشأة من الحصول عليه لو قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي وتعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة (دهمش،2004) .
3. صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق :المبلغ الذي ينتظر الحصول عليه بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية فهو صافي سعر البيع الجاري (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2003).
4. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة :المبلغ الذي يقدر التدفقات المستقبلية للاداة المالية باستخدام معدل الخصم (سعر الفائدة) فهي تقدير صافي القيمة الحالية المتحصلات المستقبلية(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2003).

5-2 تقييم الاستثمارات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم(39)

مدخل

هناك عوامل كثيرة تدفع المديرين للاستثمار في الأدوات المالية، فالمنشأة التي تمتلك فائض نقدي تحاول كسب عائد منها، حيث تستطيع أن تستثمر هذه الأموال في الأدوات المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل في منشآت أخرى (ميرزا وآخرون،2006)، وتمثل التكلفة التاريخية القيمة الفعلية لعملية التبادل وقت وقوعها، لا يشك في دقتها وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد عملية التبادل، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، الذي قد ينحرف قليلا أو كثيرا عن القيمة المالية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من هنا بدأت انتقادات عديدة لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير الظروف السوق، لذلك تم التوجه للقيمة العادلة (القشي،2007).

يتناول هذا الجزء من الفصل التصنيفات الرئيسة للاستثمارات الواردة في المعيار والتحويلات بين الاستثمارات في ضوء المعيار.

1-5-2 التصنيفات الرئيسة للاستثمارات Main Categories of Investments:

قام المعيار بتحديد الكيفية التي من خلالها يتم تصنيف الموجودات المالية والاعتراف بها وقياسها بربط نية الإدارة من اقتناء موجود مالي وكيفية تصنيفه والاعتراف به وقياسه وتقييمه حيث تصنف الموجودات المالية ضمن فئات لها خصائص معينة معتمدين على نية الإدارة في اقتناء الموجودات المالية (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

تم تقسيم الاستثمارات وفقاً لما جاء في معيار (39) أربعة فئات وهي وكما يأتي:

1. الموجودات المالية المحتفظ به لأغراض المتاجرة Financial Assets Held For Trading

يهدف هذا التصنيف للموجودات المالية إلى تحقيق الأرباح من خلال ارتفاع أسعارها في المدى القصير ويمكن اعتبار المدى القصير هو (3) أشهر على ابعد تقدير، فهي الأدوات المالية من الموجودات والمطلوبات التي تم امتلاكها لغرض توليد الربح من التقلبات قصيرة الأجل في سعرها، وينص هذه البند على وجوب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءاً من محفظة يوجد دليل على أنها نمطاً فعلياً حديثاً لتحقيق الربح قصير الأجل وتعتبر الموجودات المالية المشتقة والمطلوبات المالية المشتقة دائماً

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية (السعافين،2002) (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2006).

2. الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق Investments Held To Maturity

هي الاستثمارات التي توفر لإدارة الوحدة المستثمرة في تاريخ الشراء بنية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تتمثل بشكل رئيسي في أوراق الدين (السندات) حيث إن لها موعد استحقاق ثابت وقيمة ثابتة، أما الاستثمار في أدوات الملكية كالأسهم العادية فلا يمكن أن تدخل ضمن هذه المجموعة كونه لا يوجد للأسهم موعد استحقاق ثابت كما أن قيمتها عند البيع يمكن أن تتغير حسب الأسعار في السوق ولكن يمكن أن يدخل ضمن هذه المجموعة بعض الأسهم الممتازة التي يكون لها استحقاق معين وقيمة ثابتة، فهي عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،2006) (لجنة معايير المحاسبة الدولية،2011).

يجب أن يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وإظهارها بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها أي مخصصات معده إزاء التدني في قيمتها(علي وسالم،2005).

3. القروض والذمم المدينة Loans And Receivables

فهي أصول مالية غير مشتقة لها مدفوعات ثابتة غير مسعرة من قبل سوق نشطة وهي غير تلك التي تحاول المنشأة بيعها فوراً أو بوقت قريب، والتي يجب أن تصنف على أنها للمتاجرة، كما أنها تختلف عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق لأنه لا يوجد متطلب يقضي من المنشأة أن تظهر قدرتها على الاحتفاظ بالقروض والذمم حتى تاريخ الاستحقاق (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2006).

4. الموجودات المالية المتوفرة للبيع Financial Assets Available For Sale

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لا يمكن تصنيفها في أي من التصنيفات السابقة محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وللمتاجرة، وقروض وذمم مدينة، تتميز هذه الموجودات المالية أنها لا يحتفظ بها لفترة محددة فهي ليست لأغراض المتاجرة بل يتم بيعها فور ارتفاع أسعارها في السوق كما أن النية عند شرائها لم تكن الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق.

فهي موجودات مالية خصصت ابتداءا أن تقيم بالقيمة العادلة وأي تغير في هذه القيمة يعترف بها في حقوق الملكية تحت حساب مكاسب وخسائر غير متحققة وهذا الحساب يعترف به كـــربح أو خسارة عند البيع أو الاستغناء عن الأصل (المعايير الدولية لإعـــداد التقـــارير الماليـــة،2006) (السعافين،2004).

وبموجب الفقرة رقم (107) من المعيار والتي تنص أنه يجب على المشروع أن يعيد تصنيف الموجودات المالية في فئة المتاجرة فقط إذا كان هناك دليل على اتجاه فعلي حديث لتحقيق الربح على المدى القصير بما يبرر إعادة التصنيف، وعند التحويل فإن هذه الفقرة لا تعطي أي توجيه محدد فيما يتعلق بالاعتراف المناسب بالأرباح والخسائر المؤجلة في حقوق الملكية بعد أن يتم التحويل من فئة" للبيع" إلى فئة "للمتاجرة "فوضعت الفقرة رقم (92) التي تعالج حالـــة إعـــادة التصنيف وتستبعد الاعتراف بالأرباح والخسائر الفورية، أما بالنسبة لفقرة رقم (107) حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي وذلك مباشرة في حقوق الملكية للاستثمار في الأسهم المتوفرة للبيع، فإن من غير المناسب الاعتراف بالربح أو الخسارة علـــى عملية التحويل لأن هذا يعطى مرونة أكبر في توقيت الاعتراف بالدخل في الأرباح والخـــسائر الصافية وبدلاً من ذلك يتم الاعتراف بالربح والخسارة عند التحويل طبقاً للمبدأ الذي تـــضمنته الفقرة رقم (92ب) من المعيار، ونتيجة لذلك فإن التغير المتراكم في القيمة العادلة لتلـــك الأداة والذي كان قد سبق الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية يترك إلى حين أن يـــتم بيـــع الأداة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المالية.أو التخلص منها، وعندئذ تدخل في تقرير الأرباح والخسائر الصافية ووزن المحفظة ينتج عنه في الغالب أرباح وخسائر يعترف بها خلال فترة قصيرة بعد إعادة التصنيف (لجنة معايير المحاسبة الدولية،2011).

2-5-2 معايير الاعتراف وإلغاء الاعتراف في معيار المحاسبة الدولي رقم(39)

بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) يتوجب على المنشات أن تعترف بأي أصل مالي ما أو أي التزام مالي في ميزانيتها عندما تصبح طرفا في الأطراف التعاقدية للأداة المالية، وتلغي المنشأة أي أصل مالي أو جزء منة في الميزانية عندما تمارس حقوقها في المنافع المحددة في العقد، أو عند انتهاء سريان الحقوق أو التنازل أو فقدان السيطرة على العقود التعاقدية (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

1-الاعتراف الأولي بالتكلفة Initial Recognition at Cost:

يجب على المنشأة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في ميزانيتها عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، تكون التكلفة القيمة العادلة للتعويض المعطي في حالة الأصل و المقبوض في حالة الالتزام، ويتم إدراج تكاليف المعاملات في التكلفة الأصول المالية والالتزامات المالية، وتعرف تكاليف المعاملات بأنها التكاليف الإضافية عند اقتناء أو التصرف في الأصل أو الالتزام المالي وهكذا تشمل تكاليف المعاملات أتعاب وعمولات المستشارين والسماسرة، ولكنها لا تشمل علاوة الدين أو خصم الدين أو تكاليف التمويل أو مخصصات التكاليف الإدارية الداخلية.

وفيما يتعلق بعمليات بيع وشراء الأدوات المالية فتتم المحاسبة عن مشتريات الأصول المالية، باستخدام تاريخ التعامل المتاجرة أو محاسبة التسوية، ولكن الطريقة المتبعة يجب أن تطبق بشكل ثابت فيما يتعلق بكل واحدة من فئات الأصول الأربع للأصول المالية والواردة في المعيار، أما

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالنسبة لمبيعات الأصول المالية، فيجب استخدام محاسبة تاريخ التسوية (حماد، 2006) (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

2-إلغاء الاعتراف بأصل مالي :Derecognition of Financial Asset

قبل قيام المنشأة بعملية إلغاء الاعتراف يجب عليها التمييز ما بين الأصول المالية الكاملة، والأصول المالية الجزئية أي جزء من عقد، حيث أن الأصول المالية الجزئية يطبق عليها شروط إلغاء الاعتراف فقط إذا حققت أحد الشروط الثلاثة في الفقرة (16) من المعيار. فعلى المنشأة إلغاء الأصل المالي فقط عندما ينتهي حقها التعاقدي في التدفق النقدي للأصل المالي، أو إذا قامت بعملية تحويل الأصل حسب الفقرات الآتية تكون المنشأة قد حولت أصل مالي إذا تحققت الحالات الآتية:

أ. إذا حولت حقها التعاقدي لطرف آخر، لاستلام التدفق النقدي من الأصل المالي.

ب. أو إذا احتفظت بالحق التعاقدي لاستلام التدفق من الأصل المالي، ويفرض الالتزام التعاقدي دفع تدفق نقدي لطرف آخر أو لأكثر وبالقيمة نفسها للتدفق المستلم من الأصل في اتفاق.

تحول المنشأة أصلاً مالياً إذا قامت بتحويل جميع المخاطر والعوائد من الأصل المالي، لابد من إلغاء الأصل المالي، والاعتراف بشكل منفصل بأي حق متبق في عملية التحويل.

وإذا احتفظت المنشأة بجميع المخاطر والعوائد من الأصل المالي فعليها الاستمرار في الاعتراف بالأصل، لكن إذا احتفظت بجزء و حولت جزء أخر عليها أن تحدد ما إذا بقيت تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي أو لا فلا بد أن تلغي الأصل المالي في حالة عدم الاحتفاظ والاعتراف بشكل منفصل بأي حق نتج أو بقي من عملية التحويل، وإذا لم تفقد السيطرة، فعلى المنشأة الاستمرار في الاعتراف بالأصل المالي (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4-إلغاء الاعتراف بالتزام مالي :Derecognition of Financial Liability

على المنشأة إزالة الالتزام المالي، أو جزء منه، من ميزانيتها عندما يتم تنفيذه، أو إلغاؤه، أو انتهاء مدته، كما يجب عليها أن تقوم بالمحاسبة عن عملية التبادل التي تتم ما بين المقرض والمقترض للأدوات الدين في حالة تسديد الالتزام المالي وعليه فانه بتطلب منها الاعتراف بالالتزام الجديد و بنفس الطريقة يتم المحاسبة عندما يكون التبادل بجزء من الالتزام كما نص المعيار.

يجب أن يتم الاعتراف بالفرق ما بين القيمة المحمولة للالتزام المالي المسدد، أو المحول لطرف آخر، والمدفوعات المسجلة متضمنة أي أصول غير نقدية حولت أو سددت، يجب الاعتراف بها في تقرير الدخل (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

3-5-2 القيمة المعدلة للاستثمارات Adjusted Value of Investments

ينبغي أن تتم معالجة الأدوات المالية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية والمحتفظ بها كاستثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو متاحة للبيع بالقيمة العادلة، وتستبعد تكاليف المعاملات عند التحديد بالقيمة العادلة وذلك ما لم تكن هناك زيادة في القيمة منذ تاريخ الاقتناء، عادة تظهر خسارة مقر بها في فترة الاحتفاظ الأولي لأنه يتم إدراج تكلفة المعاملات عند إثبات المعاملة في الأصل (حماد،2002)(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008).

المعالجة المحاسبية للتغيرات في قيمة الاستثمارات

تظهر التغيرات التي تطرأ على قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة إلى الدخل في، إن الموجودات المتاحة للبيع تظهر في المكاسب أو حقوق الملكية متبعا للطريقة التي تختارها المنشأة المصدرة للتقارير المالية عند الاستحواذ، أما التغيرات التي تحدث في قيمة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأدوات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وتحدد القيم عادة بالرجوع إلى الأسعار السوقية التـي تعكس ظروف السوق

(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2011).

4-5-2 القياس في معيار المحاسبة الدولي رقم(39)

Measurement in the International Accounting Standard No. (39)

يهدف القياس المحاسبي إلى تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية للمنشأة وتحدد مفاهيم القياس المحاسبي افتراضات معينة ترتكـز عليهـا عمليـة القياس، كما تحدد الخصائص التي تتسم بها عملية القياس نفسها، وإن القياس من أكثر المواضيع جدلاً حول هذا المعيار وخصوصاً أنه توسع في استخدام القيمة العادلة، ويـتم قيـاس الأدوات المالية كما يأتي:

1. القياس المبدئي للأصول والالتزامات المالية لا بد أن تقوم المنشأة فـي الاعتـراف الأولي بالأصل أو بالالتزام المالي بقياسهما بالقيمة العادلة، ويتم إدخال تكاليف العملية في القياس المبدئي الأصول والالتزامات المالية.

2. القياس اللاحق للأصول المالية بعد قيام المنشأة بالاعتراف المبدئي، يترتب على المنشأة قياس الأصول المالية بما فيها المشتقات بالقيمة العادلة وبدون أي تخفيض لتكاليف العمليات، ويتحدد القياس اللاحق للأصل المالي حسب هذه الفئات الآتية:

أ. الأصول المالية المحتفظ بها لإغراض المتاجرة.

ب. القروض والذمم المدينة التي تمنحها المنشأة للغير.

ج. الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق .

د. الأصول المالية المتاحة للبيع .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3. القياس اللاحق للالتزامات المالية يجب أن تقاس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح والخسارة، فبعد الاعتراف المبدئي يجب أن تقوم المنشأة بقياس كافة المطلوبات المالية عدا عن المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة والمشتقات التي هي مطلوبات بمقدار قيمتها المطفأة، وبعد الاعتراف المبدئي يجب أن تقوم المنشأة بقياس المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة والمشتقات التي هي مطلوبات بمقدار القيمة العادلة، فيما عدا المطلوب المشتق المرتبط بتسليم إدارة حقوق ملكية غير مدرجة والذي يجب تسويته بموجب هذه الأداة التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به، حيث يجب قياس هذا المطلوب بمقدار التكلفة، والمطلوبات المالية المحددة على أنها بنود محوطة تكون خاضعة للقياس (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2003) (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

2-5-5 اعتبارات قياس القيمة العادلة:

يتضمن تعريف القيمة العادلة فرضية استمرارية المنشأة وبدون النية والحاجة للتصفية الاختيارية أو الجبرية، وتعكس القيمة العادلة الجودة الائتمانية للأداة المالية.

وتحدد القيمة العادلة للأداة المالية حسب الحالات الآتية:

إن أفضل دليل على القيمة العادلة هي الأسعار المتداولة في سوق نشط، ويعتبر السوق نشيطاً عندما تكون الأسعار متوفرة فيه و الأدوات المالية تتصف بالانسجام وبسهولة وانتظام نتيجة تبادل التجار في السوق، أو تكون هذه الأسعار ناتجة عن صفقات فعلية ومنتظمة من خلال أطراف ذات رغبة واطلاع.

في حالة عدم وجود سوق نشطة فانه على المنشأة بناء القيمة العادلة باستخدام تقنية التقييم (التقدير) بهدف التوصل إلى التقييم صفقة التبادل بين الطرفين الخاصة بالأداة المالية في تاريخ القياس، وفي ظروف عمل طبيعية، وتقنيات التقييم تمثل أحد ما يأتي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1. تستطيع المنشأة استخدام نموذج لتقييم من خلال ما تم استخدامه من قبل الأطراف ذات العلاقة في السوق لتسعير، الأداة المالية بشرط أن يكون هذا النموذج قد أثبت فاعليته في قدرته على تقدير الأسعار بشكل موثوق.

2. كما تستطيع المنشأة التقييم من خلال استخدام آخر أسعار الصفقات على الأداة المالي نفسها أو المشابهة لها جوهرياً بين أطراف ذات رغبة واطلاع واسع، وتحديد القيمة العادلة باستخدام تحليل خصم التدفق النقدي، أو نموذج تسعير الخيار.

يجب على المنشأة استخدام أقصى ما يمكن من مدخلات من بيانات ومعلومات من السوق، وأقل ما يمكن من مدخلات من بيانات ومعلومات من المنشأة داخليا، وتتضمن هذه المدخلات جميع العوامل التي قد يستخدمها أطراف السوق في تحديد السعر، مع الانتباه إلى أن تكون هذه العوامل متسقة مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة في تسعير الأدوات المالية.

كما على المنشأة فحص تقنية التقييم بشكل دوري ومعرفة مدى صلاحيتها في تسعير الأداة المالية من خلال أسعار أي صفقة يمكن ملاحظتها على نفس الأداة، أو من خلال معلومات سوقية متوفرة ويمكن الاعتماد عليها.

تمثل المدخلات البيانات عن أحوال السوق، وعوامل أخرى قد تؤثر على قيمة الأداة العادلة، منها كالقيمة الزمنية للنقود، خطر الائتمان، سعر تحويل العملة الأجنبية، أسعار السهم، التذبذب في الأسعار(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2006).

6-5-2 إعادة تصنيف الأدوات المالية

بموجب المعيار يجب على المنشأة تعديل تصنيف استثمارات معينة للأدوات المالية، يتم تصنيفها في البداية أنها محتفظ بها للمتاجرة، حيث إن مجلس معايير المحاسبة قرر أن التصنيف

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبدئي للاستثمار على أنها فئة محتفظ بها للمتاجرة يجب أن تقوم على الغاية الأصلية من اقتناء الاستثمار، أما الاستثمارات التي تصنف على أنها متاحة للبيع، يمكن إعادة تصنيفها لتصبح لأغراض المتاجرة بوجود دليل على أنها تحقق أرباح في المدى القصير الأجل حتى يكون مبرر لهذا التغير (لجنة المعايير المحاسبية الدولية، 2011).

أ. عملية إعادة التصنيف من والى فئة المحتفظ به حتى الاستحقاق:

يجب على المنشأة أن تقرر ما إذا كان هناك نية وقدرة على الاحتفاظ بالأصول المالية حتى الاستحقاق ليس فقط عند الاكتساب وعند كل تاريخ ميزانية عمومية لاحق، وإذا تم في أي من تواريخ التقرير هذا يدل أن المعايير لم تعد تستوفي، ويتم إعادة تصنيف الاستثمار ليتحول إلى فئة المتاح للبيع في مثل هذه الظروف، وبناء يتم الإقرار بتسوية القيمة العادلة ضمن حقوق ملكية المساهمين أو ضمن المكاسب حسب الطريقة التي تختارها المنشأة للتقرير المالي، كما إن إعادة تصنيف الأدوات المالية التي احتفظ بها من قبل حتى الاستحقاق لتندرج ضمن فئة المتاجرة تؤخذ تسوية القيمة العادلة إلى المكاسب الجارية، يمكن تصنيف استثمارات صنفت في بادئ الأمر على أنها متاحة للبيع فيما بعد لتصبح ضمن فئة المحتفظ بها حتى الاستحقاق والقيمة العادلة تصبح عندئذ أساس تكلفة الاستثمار.

ب. التحويل بين فئتي الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات بغرض المتاجرة وفقا للمعيار فان الاستثمارات التي احتفظ بها في بادئ الأمر لأغراض المتاجرة لا يمكن إعادة تصنيفها فيما بعد على أنها متاحة للبيع، وعلى العكس من ذلك فان التحويل إلى محفظة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة لا تتكرر كثيرا، ولا تحدث إلا عندما تتوفر أدلة على قيم المنشأة بممارسة سلوك تجاري يدل دلالة قوية على أن الاستثمار المعني سوف يتم الاتجار فيه على المدى القصير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يمكن تلخيص أهم الأمور المتعلقة بإعادة تصنيف الأدوات المالية ما يأتي:

1. لا يمكن للمنشأة إعادة تصنيف الأدوات المالية خارج محفظة القيمة العادلة خلال الربح والخسارة بسبب تغير النية أو قدرة المنشأة على حمل الاستثمارات في محفظة الاستحقاق، لا بد أن تحول هذه المحفظة إلى محفظة المتاح للبيع، وإعادة تقييمها بالقيمة العادلة داخل الملكية.

2. إن ببيع جزء من محفظة الاستحقاق متجاوزة للشروط اللازمة لحملها يجب إعادة تصنيف هذه المحفظة إلى محفظة المتاح للبيع، والفرق في الناتج من القيمة العادلة، يجب أن يعالج حسب الفقرة (55) من المعيار، والخاصة بالربح والخسارة.

3. إذا وجد مقياس جديد للقيمة العادلة، لم يكن متوفراً في السابق لأصل أو التزام مالي كان يجب أن يقيم بالقيمة العادلة، في هذه الحالة على المنشأة إعادة قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة، ومعالجة الفروق في القيمة حسب الفقرة (55) من المعيار.

في حالة عدم توفر مقياس للقيمة العادلة بل كان متوفرا في السابق تصبح المنشأة غير قادرة على توفير القيمة العادلة التي يمكن الاعتماد عليها في قياس بعض الأصول والالتزامات فيمكنها استخدام مقياس التكلفة كما يأتي:

1. استخدام نموذج تسعير فعال في حالة كونها أصولاً مالية لها تاريخ استحقاق ثابت يجب أن يطفأ على أنه ربح أو خسارة، خلال العمر المتبقي للاستثمار حتى الاستحقاق.
2. الأصول والالتزامات التي ليس لها تاريخ استحقاق ثابت، يجب إبقاء الربح والخسارة في الملكية حتى يتم التصرف بالأداة المالية (حماد،2006)(حميدات 2011).

7-5-2 الأرباح والخسائر Profits and Losses

يجب التقرير عن الأرباح والخسائر المعترف بها والناتجة عن تغير القيمة العادلة للأداة المالية ليس جزءاً من علاقة تحوط كما يأتي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1. الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة لأصل أو التزام مالي صنف على أنه بالقيمة العادلة خلال الربح والخسائر في تقرير الدخل.

2. الاعتراف الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية المتاحة للبيع ماعدا الخسائر غير المتوقع تعويضها وأرباح أسعار الصرف في الملكية حتى يتم إلغاء الاعتراف بالأدوات المتاحة للبيع، فتصبح الأرباح والخسائر والتي كان قد احتفظ بها مجمعة كربح أو خسارة عن هذه الأدوات، تعالج في تقرير الدخل.

3. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر عن الأصول والالتزامات المالية والتي تقاس بالتكلفة المطفأة، عندما يتم إلغاء الاعتراف بها، أو عند انخفاض قيمتها.

4. إذا اعترفت المنشأة بالأصل المالي في تاريخ التسوية، فلا يتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة للأصول ما بين تاريخ المتاجرة وبين تاريخ التسوية، وذلك للأصل الذي يصنف في التكلفة المطفأة، بينما يتم الاعتراف بفرق القيمة العادلة، للأصول ما بين تاريخ المتاجرة وبين تاريخ التسوية، في تقرير الدخل للأدوات التي سيتم اعتبارها في محفظة القيمة العادلة خلال الربح والخسارة، أو في الملكية إذا اعتبرت هذه الأدوات متاحة للبيع وبالتالي :

أ. إذا كانت الأصول ضمن الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، أو تقاس بالتكلفة، يجب قياس انخفاض القيمة على أنها فرق بين القيمة المسجلة، وما بين القيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع والمخصوم بسعر الفائدة الفعال الخاص بالأصول المالية عند تحملها والخسارة الناتجة، وتظهر في تقرير الدخل.

ب. إذا كانت الأصول من فئة المتاحة للبيع، فان الخسائر المتراكمة من هذه الأصول تعالج مباشرة في تقرير الدخل (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011)(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،2011) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-5-8 محاسبة التحوط Hedge Accounting

تعترف محاسبة التحوط في المعيار بشكل متماثل بآثار المعادلة (Offsetting) صافي الربح أو الخسارة من التغيرات في القيم العادلة لأداة التحوط والبند المتعلقة بها الذي يتم تحوطه، ويشترط لمحاسبة التحوط أن يكون التحوط متعلقاً بمخاطرة محددة وليس فقط بإجمالي مخاطر أعمال المنشأة الكلية، أن يؤثر في النهاية على صافي ربح أو خسارة المنشأة، وعند انتهاء مدة أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها أو عند عدم تلبية التحوط لمقاييس التأهيل لمحاسبة التحوط يتم إيقاف محاسبة التحوط (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

يتم التحوط من خلال ثلاثة علاقات:

1. تحوط القيمة العادلة: تحوط ضد التعرض للتغيرات في القيمة العادلة بأداة المالية معترف بها أو بجزء منها الذي يعزي لمخاطرة معينة وسيؤثر على صافي الدخل.

و يجب محاسبته كما يأتي:

أ. يجب الاعتراف بالربح أو الخسارة من إعادة قياس أداة التحوط بمقدار القيمة العادلة في صافي الربح أو الخسارة.

ب. الربح أو الخسارة من البند المحوط التي تعزي للمخاطرة المحوطة يجب أن تعدل المبلغ المسجل للبند المحوط والاعتراف بها فوراً في صافي الربح أو الخسارة، وينطبق ذلك حتى ولو تم خلافاً لذلك قياس بند محوط بمقدار القيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة يعترف بهنا مباشرة في حقوق الملكية .

2- تحوط التدفق النقدي: تحوط ضد التعرض للتغير في التدفق النقدي يعزي لمخاطرة معينة مرتبطة بأداة مالية معترف بها والذي سيؤثر على صافي الربح أو الخسارة المبلغ عنها، وتتم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

محاسبة التحوط لالتزام ثابت غير معترف به لشراء أو بيع أصل بسعر ثابت في عملة تقارير المنشأة على أنه محوط تدفق نقدي بالرغم من أنه يتعرض لمخاطرة في قيمته العادلة، ويجب محاسبته كما يأتي:

أ. يتم تعديل الجزء المكون المنفصل لحقوق الملكية المرتبط بالبند المحوط بمقدار ما يلي: أيهما أقل (بمبالغ مطلقة):

1. الربح أو الخسارة المتراكمة من أداة التحوط اللازمة لمعادلة التغير التراكمي في التدفقات النقدية المستقبلية من البند المحوط من بداية التحوط باستثناء الجزء المكون غير الفعال .

2. القيمة العادلة للتغير التراكمي في التدفقات النقدية المستقبلية للبند المحوط من بداية التحوط.

ب. أي ربح أو خسارة متبقية من أداة التحوط يتم إدخاله في صافي الربح أو الخسارة أو مباشرة في حقوق الملكية .

ج. إذا استثنت إستراتيجية إدارة المخاطرة الموثقة لمنشأة المختصة بعلاقة تحوط معينة جزءاً محدداً من المكسب أو الخسارة أو التدفقات النقدية ذات العلاقة لأداة تحوط من تقييم فاعلية التحوط فإن ذلك المكون المستثنى للمكسب أو الخسارة يتم الاعتراف به .

3. تحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية: كما هو معرف في معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرون – تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي، كافة الاختلافات في الصرف الأجنبي التي تنجم من ترجمة البيانات المالية للوحدة الأجنبية إلى عملة تقارير المنشأة الأم يتم تصنيفها على أنها حقوق ملكية إلى أن يتم التصرف في صافي الاستثمار، ويجب محاسبتها بشكل مماثل لتحوطات التدفقات النقدية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ. الجزء من الربح أو الخسارة في أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال يجب الاعتـــراف بـــه مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية.

ب. يجب الإبلاغ عن الجزء غيرا لفعال مباشرة في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقاً، أو حسب الفقرة (19) من معيار المحاسبة الدولي الحادي والعشرون، وذلك فـــي الظـــروف المحدودة التي لا تكون فيها أداة التحوط مسبقاً (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

2-5-8-1 تقييم فاعلية التحوط

يعتبر التحوط فعال في حالة استطاعت المنشأة عند بدء التحوط وعلى مدى عمره أن تتوقع أنه تم بالكامل تقريباً معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط .

يعتمد أسلوب المنشأة لتقييم فاعلية التحوط على إستراتيجيتها الخاصة بإدارة المخاطرة، ولا يحدد هذا المعيار أسلوباً مفرداً لتقييم فاعلية التحوط، يشمل توثيق المنشأة لإستراتيجية التحوط إجراءاتها الخاصة بتقييم الفاعلية، وهذه الإجراءات ستبين ما إذا كان التقييم سيشمل كل ربح أو خسارة لأداة تحوط أو ما إذا كانت القيمة الزمنية للأداة سيتم استثناؤها، كذلك لا يحتاج السعر الثابت لبند محوط أن يماثل بالضبط السعر الثابت لمقايضة محددة على أنها تحوط لقيمة عادلة، ولا يحتاج السعر المتغير لأصل أو مطلوب عليه فائدة أن يكون مماثلاً للسعر المتغير لمقايضة محددة على أنها تحوط لتدفق نقدي (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

وبالتالي فان المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) وفيما يخص الأدوات المالية يركز على ما يأتي:

1. بموجب هذا المعيار يجب الاعتراف بكافة الأدوات المالية في الميزانية العمومية بما في ذلك كافة المشتقات ويجب مبدئيا قياسها بمقدار التكلفة التي هي القيمة العادلة للعوض المعطى أو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المستلم لامتلاك الأداة المالية (أصل أو التزام)، ويحدد متطلبات إلغاء الاعتراف عن العمليات المتعلقة بالأدوات المالية التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) في حالات حددها المعيار.

2. بموجب هذا المعيار تم تحديد متطلبات قياس الأدوات المالية في القياس المبدئي والقياس اللاحق لكل من الأصل المالي و الالتزام المالي، والاعتبارات الخاصة بقياس القيمة العادلة.

3. حدد المعيار تصنيفات الأصل المالي لغرض قياسه بعد الاعتراف المبدئي وهي أربعة فئات الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، والاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق، والقروض والذمم المدينة، والموجودات المالية المتوفرة للبيع.

4. حدد المعيار كيفية تطبيق خيار القيمة العادلة على الأدوات المالية من خلال على الربح أو الخسارة ، وأثر ذلك على الاتساق في القياس والاعتراف .

5. حدد المعيار متطلبات محاسبة التحوط للمشتقات المالية بما فيها شروط التحوط و قياس فاعلية التحوط ، وأيضا علاقات التحوط (تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفق النقدي، وتحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية)، كما حدد انتهاء التحوط للمشتقات المالية وكيفية المحاسبة عنها وفقا للمعيار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3-1 مقدمة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، لم تجد الباحثة دراسة تناولت مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) الاعتراف والقياس وتحاول هنا أن تلخص أهم الدراسات السابقة والتي تعتبر الأكثر قرباً لموضوع الدراسة.

3-2 أولا: الدراسات العربية

دراسة زلموط (2004)

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام المصارف الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(39) من وجهة نظر معدي القوائم المالية ومن وجهة نظر مدققي القوائم المالية. شملت عينة الدراسة (22) من المحاسبين العاملين في المصارف التجارية و(75) مدقق، وصممت استبانة لغرض جمع البيانات. توصلت الدراسة إلى أن هناك التزام بمتطلبات المعيار وبدرجة هامة إحصائيا مع وجود فروق في بعض المتطلبات، كم أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائيا بين تقييم معدي القوائم المالية وتقييم مدققي الحسابات الخارجيين لمدى ملائمة القوائم المالية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

كما أظهرت النتائج أن هناك فروقات بين تقييم الجهتين في مدى ملائمة بيانات القوائم المالية. وأوصت الدراسة الأخذ بالتعديلات الحاصلة على المعيار المحاسبي الدولي (39) حتى تكون البيانات المالية ذات كفاءة وجودة عالية.

دراسة دخل الله (2005)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معيار المحاسبي الدولي (39) على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، وعلى مدى تأثير التغيرات التي صاحبت تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) على عوائد البنوك التجارية الأردنية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية لعام 2003 والبالغ عددها (9) بنوك، حللت بيانات القوائم المالية للبنوك التجارية كميا واختبارها إحصائيا. توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ايجابي من جراء تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) على بنود الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة حقوق المساهمين ما عدا بند التغير المتراكم في القيمة العادلة، وقائمة التدفقات النقدية، كما أظهرت التغيرات التي صاحبت تطبيق معيار المحاسبي الدولي رقم (39) على بنود الميزانية العمومية علاقة ايجابية على عوائد الأسهم.

وأوصت الدراسة إلى أنه يجب على المستثمرين الرجوع إلى القوائم المالية المنشورة عند اتخاذ القرار الاستثماري، وأوصت ايضا إلى متابعة التعديلات الحاصلة على المعيار المحاسبي الدولي رقم(39).

دراسة المطارنة وبشايرة(2006)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وكذلك هدفت إلى التعرف على أثر العوامل المتعلقة بالمنشأة مثل طبيعة عمل المنشأة وحجم استثماراتها بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

وزعت استبانة على عينة الدراسة من الشركات المساهمة الأردنية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) والتزمت بالإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات، حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة عمل المنشأة وحجم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

استثماراتها وبين الالتزام بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(39)، وأوصت الدراسة بأن تقوم الشركات الخاصة بتطبيق تام لمعـــايير المحاسبة الدولية من أجل التوصل إلى عملية التوحيد في السياسات المحاسبية على المـــستوى الدولي .

دراسة القشي(2007)

هدفت الدراسة وبشكل أساسي إلى الاطلاع على معيار المحاسبة الـــدولي رقـــم (39) الخاص بالاستثمارات في الأدوات المالية تم اختيار تصنيف الاستثمارات ضمن فئة المعدة للبيع والمعدة للمتاجرة، حيث تم توزيع عدد (35) استبانة متخصصة وزعت على المؤسسات المالية لمعرفة ما إذا كانت تلك المؤسسات تتبع سياسة محددة في تصنيف الاستثمارات.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج أن البنوك تملك سياسة واضحة نوعاً ما أكثر مـــن شـــركات التأمين وأن تلك السياسة مناطة بالإدارة العليا، وأن بعض الشركات لديها لجـــان متخصـــصة لوضع سياسات التصنيف، بينما فقدت هذه اللجان في بعض الشركات الكبيرة وأن لدى البنوك لجان متخصصة لإدارة المخاطر بينما كان ذلك مفقود في أغلب شركات التامين.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصت الدراسة بـــضرورة أن تـــشكل الـــشركات المستثمرة في الأوراق المالية لجان متخصصة تناط بها مهام تصنيف تلك الاستثمارات ضـــمن فئة المعدة للبيع وفئة المعدة للمتاجرة.

دراسة الشطي (2007)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الكويـــت لـــلأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)-الأدوات المالية:الاعتراف و القياس، إضافة إلى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معرفة كيفية تلاعب الشركات بقوائمها المالية من أجل إظهار أرقام غير صحيحة قد تؤدي إلى تأثير في قرارات المستثمرين، والى البحث عن طبيعة سوق الكويت والصعوبات التي واجهتها. صممت استبانه لغرض الدراسة وزعت على عينة الدراسة التي شملت(49) مدير مالي من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأدوات المالية إضافة إلى(9) من مديري المحافظ الاستثمارية بشكل عشوائي، كما قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع بعض المديرين الماليين وبعض مديري المحافظ الاستثمارية.

بعد تحليل بيانات الدراسة تبين أن هناك إفصاح عن الاستثمارات بالأوراق المالية المحتفظ بها لغاية المتاجرة بالقيمة العادلة، ولا يوجد إفصاح عن التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأوراق المالية بصورة تفصيلية في القوائم المالية، ووجود عقوبات تفرض حالة عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لكن الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تقوم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) . وبينت نتائج الدراسة أيضا أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المديرين الماليين في الشركات المساهمة وأراء مديري المحافظ الاستثمارية حول مدى التزم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39).

دراسة بشايرة (2010)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة وأسسها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) كما هدفت إلى معرفة مدى تطبيق هذه المفاهيم في النظام المحاسبي والإفصاح عن الحسابات التي تنشأ.

طبقت الدراسة على البنوك الأردنية من خلال توزيع (60) استبانة معدة للدراسة على المدرين والمحاسبين. خلصت الدراسة بعد تحليل البيانات إلى أن البنوك التجارية الأردنية تقوم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بتطبيق المفاهيم المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة من حيث قياس والمحاسبة عن الأصول المالية بكافة تطبيقاتها، كما بينت النتائج أن البنوك الأردنية لا تطبق مفاهيم القيمة العادلة في قياس الالتزامات المالية إنما تقاس بالتكلفة التاريخية، وأظهرت النتائج أيضا أن البنوك الأردنية تفصح البنوك الأردنية عن المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في نظامها المحاسبي من خلال تطبيق المفاهيم الخاصة بالإفصاح عن القيمة العادلة من خلال طرق القياس على أساس القيمة العادلة كما يتم الإفصاح عن المشتقات المالية والالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة.

أوصت الدراسة إلى أن تقوم البنوك التجارية باستخدام خيار القيمة العادلة لقياس الالتزامات المالية للمتاجرة، وأن تقوم أيضا بتدريب الموظفين على أسس المحاسبة عن خيار القيمة العادلة.

3-3 الدراسات الأجنبية

دراسة Loper and Rodringes (2006)

هدفت الدراسة إلى تحليل مستوى الإفصاح في المحاسبة المالية للشركات المدرجة في بورصة البرتغال وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) والمعيار المحاسبي الدولي رقم(32)، وشملت عينة الدراسة مجموعة الشركات المدرجة في بورصة البرتغال البالغ عددها (55). قام الباحثان ببناء نموذج انحدار خطي من اجل تحليل خصائص الشركات المدرجة القريبة للمعايير المحاسبية الدولية وتمثلت خصائص الشركات في هيكل رأس المال، وهيكلة حوكمة الشركات، وحجم الشركات، ونوع المدققين وقائمة المركز المالي.

كانت أهم النتائج أن أعلى مستويات الإفصاح ظهرت في الشركات العابرة، الشركات المدرجة لأكبر خمسة شركات ذات الحجم الكبير، وشركات قطاع التكنولوجيا، أظهرت النتائج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

انه هناك علاقة قوية بين حجم المنشأة ومستوى الإفصاح، وأنه لا يوجد علاقة بين مستوى الإفصاح وهيكلة حوكمة الشركات، وأظهرت النتائج أيضا أن الإفصاح يرتبط بشكل كبير على نوع وحجم مدقق الحسابات وقائمة المركز والقطاع الاقتصادي، تحاول هذه الدراسة الكشف عن مجالات للتحسين عند الشركات البرتغاليين في ممارسات الإفصاح في الشركات ويقترح الدخول في الأسواق المنظمة في إلزامية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة بعد عام 2005.

دراسة Fiechter (2009)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التعديل الحاصل للمعيار المحاسبي الدولي رقم(39) في 13 اكتوبر 2008 على إعادة تصنيف الأدوات المالية غير المشتقة من الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة والأصول المالية المتاحة للبيع.

شملت عينة الدراسة (219) بنك في أوروبا من البنوك التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية في (37) دولة أوروبية كما حدد (76) بنك قاموا بإعادة تصنيف للأدوات المالية في (22) دولة أوروبية . وجد الباحث أن ما يقارب ثلث البنوك تقوم بإعادة تصنيف الأدوات المالية ضمن التعديل الحاصل على المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) كانت ما نسبته (3.9%) من إجمالي الموجودات و(131%) من إجمالي القيمة الدفترية للأسهم على التوالي.

كما أن إعادة التصنيف المتبعة في البنوك الأوروبية أدت إلى التقليل من خسائر كبيرة في القيمة العادلة بالتالي تحقيق أعلى مستوبات من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين ورأس المال التنظيمي.

وقد نتج من عملية إعادة التصنيف مكاسب أن العائد على حقوق المساهمين كان يساوي قبل عملية التصنيف(-1.4%) ارتفع إلى(1.3%)بعد إجراء عملية التصنيف.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

دراسة AL-Khadash and Abdullatif (2009)

هدفت الدراسة إلى تقديم الأدلة على تأثير تطبيق محاسبة خيار القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للمنشأة وعائد السهم من الأرباح، وتكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية والاستثمارية الأردنية خلال فترة ما بين(2002) وحتى (2006) حيث قام الباحثان بعمل مقارنة بين النتائج المنشورة باستخدام القيمة العادلة والنتائج المحسوبة من خلال مبدأ الكلفة لنفس السنوات و تحليل التغير الناتج عن محاسبة القيمة العادلة في النتائج المالية ومدى ملاءمة معلومات القوائم المالية لمستخدمي هذه القوائم.

وأظهرت الدراسة أن الأداء المالي للمصارف تأثر بشكل كبير بسبب تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث ظهرت قيم موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية، كما حدث في الأردن حالة كإحدى الدول النامية ، حيث هناك سوق مالية غير كفوءة تتأثر بالفقاعات السوقية لبعض السنوات، فإن استخدام محاسبة القيمة العادلة لتقويم الأدوات المالية يمكن أن يشوه الأرباح ويضلل مستخدمي القوائم المالية. وأظهرت الدراسة انه هناك شك في مدى صلاحية تطبيق معايير إعداد التقارير المالي الدولية بخصوص محاسبة القيمة العادلة بنفس الطريقة في دول العالم.

دراسة Finch (2009)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الاعتراف بخسائر القروض الناتجة من الأزمة المالية في البنوك الأسيوية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(39) الاعتراف والقياس، ومحاولة التقليل من القروض والمخصصات المنصوص عليها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شملت عينة الدراسة البيانات المالية للبنوك الأسيوية في فترة ما بين 2006 – 2009 شملت (10) بنوك في آسيا تم اختيار كبرى المصارف في كل من استراليا والصين وهونج كونج وماليزيا وسنغافورة، تم اختيار هذه الدول لأنها تطبق المعايير المحاسبية الدولية بشكل اكبر من غيرها من الدول الأسيوية.وخلصت نتائج الدراسة انه خلال الفترة الزمنية ما بين 2006–2009 هناك تباين في الأداء المالي في قياس العائد على حقوق المساهمين من الأسهم حيث تراجعت نسبة الأداء المالي من (19%) في عام 2006 الى(18%) في عام2009، كما أظهرت النتائج انخفاض في نمو النفقات مقارنة مع نسبة القروض غير المسدد حيث بلغت نسبة القروض إلى حقوق الملكية (8) مرات خلال فترة ما بين 2006 –2009، ظهرت في البنوك حساسية متزايدة لانخفاض قيمة القروض في حين أن متوسط حساسية الأرباح زادت بمقدار (10) نقاط على أساس انخفاض تكاليف مخصصات القروض حيث بلغت (3.69%) في عام 2006 ونمت إلى (5.70%) في عام 2009.

دراسة Fiechter (2010)

هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار المترتبة على تقلبات أرباح المصارف من خلال تطبيق القيمة العادلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

كما هدف هذه الدراسة إلى معرفة إذا كان تطبيق خيار القيمة العادلة يحد من مستويات تقلب الأرباح خلال الفترة الزمنية ما بين Jun،(2006) إلى Jul،(2007) وقد أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وتم اختيار عينة من (227) مصرف دولي من (42) دولة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر كبير في أرباح البنوك جراء أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية كما وجد نية لدى مجلس معايير المحاسبة الدولي بشان الحد من تقلبات أرباح الأدوات المالية، كما أظهرت النتائج انه لا يتم استخدام القيمة الدفترية للأسهم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لزيادة الأرباح أو التقليل من الخسائر المرتبطة بتطبيق القيمة العادلة حيث أن تأثيرها كبير على الأسهم في حين انه قليل على أجمالي الموجودات.

دراسة Quagli and Ricciardi(2010)

هدفت الدراسة إلى البحث عن وجود علاقة ما بين إدارة الدخل ورأس المال بالاعتماد على التعديل الحاصل للمعيار المحاسبي الدولي رقم(39) لسنة 2008، وتكونت عينة الدراسة من (71) شركة مصرفية قابضة في الأسواق المالية الأوروبية، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي في تحليل البيانات تم التوصل إلى تم إتباع إعادة التصنيف للأدوات المالية ضمن التعديل الحاصل على المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) وهو أساس تجنب الشركات في الخسائر وهو أيضا سبب في ارتفاع ربحية الشركات عند تبني سلوك إدارة الأرباح في الماضي كما ظهر أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة فيما بين وإدارة الدخل الرأس المال هذه النتائج تعطي مزيدا من القوة للدراسات المتعلقة بجودة الأرباح المبينة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

دراسة Murcia and Santos (2010)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في البرازيل، ومن أجل جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعمليات الإفصاح عن الشركات تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى يركز هذا التحليل بشكل خاص على المشتقات المالية، وقد قام الباحث بوضع مؤشر للإفصاح باستخدام المعايير البرازيلية مؤخرا، والتي تقوم على معيار المحاسبة الدولي (39)- الأدوات المالية الاعتراف والقياس، وعلى معيار المحاسبة الدولي (32)-الأدوات المالية: الإفصاح والعرض. تكونت العينة من (100) منشأة كبرى غير مالية وقد تم جمع المعلومات من القوائم المالية للسنة المنتهية في عام 2006 و2007 و2008

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مع استخدام نموذج تحليل بيانات الدراسة وجد انه أكثر من نصف الشركات لا تفصح عن آثار الأولية لمعايير المحاسبة الجديدة لأنه لم يكن معترف بها في وقت سابق تحديدا في بند المشتقات المالية كما هو مذكور في الميزانية العمومية، فإن الاعتماد الأول للمعايير المحاسبية الدولية الجديدة يعتبر تغير بشكل كبير في اعتراف شركات للأدوات المالية، وأن غالبية الشركات لم تفصح عن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ولم تفصح أيضا عن المعيار المستخدم في المحاسبة عن الأدوات المالية ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) والمعيار المحاسبي الدولي رقم(32) بعبارة أخرى إن المعايير المحاسبية الدولية الجديدة، المعتمدة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لها تأثير إيجابي على الشركات بخصوص الإفصاح ولكن الشركات ما زالت لا تفصح عن جميع البيانات المالية للأدوات المالية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4-3 ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة يمكن الإشارة إلى ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وتحديدا الدراسات الأردنية، أن موضوع الدراسة الحالية يختبر مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) الاعتراف والقياس في المؤسسات المالية الأردنية حيث تعد هذه الدراسة شاملة لجميع المؤسسات التي تندرج تحت القطاع المالي الأردني حيث تتضمن شركات التامين، وشركات التمويل، وشركات الاستثمارات المالية المتنوعة، وحسب علم الباحثة لا يوجد أي دراسة سابقة شملت جميع المؤسسات المالية الأردنية، حيث أن معظم الدراسات السابقة الأردنية طبقت على البنوك الأردنية وشركات المساهمة العامة، كما تميزت الدراسة الحالية أنها تبحث في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) بشكل كاملا ليس جزئيا بينما معظم الدراسات السابقة ركزت على مواضيع جزئية أو بنود معينة من بنود معينة من المعيار، إن هذه الدراسة تتسم بالحداثة حيث تحاول البحث في مدى تطبيق أخر تعديل حصل على المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) الحاصل في سنة 2011 فعلى حد علم الباحثة فان هذه الدراسة قد تكون هي الأولى في الأردن التي تبحث في هذا الموضوع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4-1 مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وعينة الدراسة وأفراد مجتمعها، وكذلك صدق وثبات أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي تم القيام بها في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، والاختبارات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة.

4-2 أسلوب الدراسة

تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ويقوم على تحليل ظاهرة الدراسة وتفسيرها والوصول إلى النتائج التي تسهم في تحسين و تطوير واقع الدراسة.

4-3 مصادر جمع البيانات

1. المصادر الثانوية: تشتمل على الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة في الكتب واصدارات لجنة المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية والدوريات والأبحاث والتقارير والنشرات العربية والأجنبية، كما تم تصفح العديد من المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت، ومن خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة فقد تم التعرف على أخر المستجدات التي حدثت في مجال الدراسة بهدف تغطية الجانب النظري.

2.المصادر الأولية: صممت استبانة تم توجيهها إلى المحاسبين العاملين في الدوائر المالية في المؤسسات المالية الأردنية لغرض هذه الدراسة، وذلك بالاعتماد على نص معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية "الاعتراف والقياس" الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية لسنة 2011 في عدة محاور من الاستبانة، وقد تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذلك للتعرف على مدى التزام تلك المؤسسات بتطبيق المعيار رقم (39) ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

4-4 أداة الدراسة

لغايات الدراسة الميدانية فقد تم تصميم استبانة مؤلفة من جزأين على النحو الأتي:

الجزء الأول: يحتوي على المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المالية و البيانات الشخصية للمستجيب.

- **المعلومات المتعلقة بالمؤسسة المالية تتعلق بما يأتي:**

المجال الذي تعمل فيه المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة، وحجم المؤسسة(حقوق الملكية).

- **البيانات الشخصية للمستجيب تتعلق بما يأتي:**

التخصص العلمي، والعمر، والمؤهل العلمي، و المسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة في المؤسسة التي يعمل بها حاليا، والدورات التي حصل في ما يتعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم(39).

الجزء الثاني: يحتوي على أسئلة تتعلق بمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) "الاعتراف والقياس" للأدوات المالية، تم تقسيمها إلى ستة محاور رئيسية وهي:

- **المحور الأول:** متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(39).
- **المحور الثاني:** متطلبات قياس الأدوات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم(39).
- **المحور الثالث:** تطبيق خيار القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبي الدولي رقم(39).
- **المحور الرابع:** متطلبات محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم(39).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **المحور الخامس:** مزايا الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39).
- **المحور السادس:** معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) في المؤسسات المالية الأردنية.

تم إعطاء كل سؤال ثلاثة درجات من الإجابة (مطبق، غير مطبق، غير موجود) هذا بالنسبة للمحاور الأربعة الأولى وبدرجات تقييم المطبق(3) وغير المطبق(2) وغير الموجود(1)، وكذلك أعطي المحور الخامس والمحور السادس ثلاثة درجات من الاجابة (موافق، محايد، غير موافق) وبدرجات تقييم موافق(3) ومحايد(2) وغير موافق(1).

- **تحكيم الاستبانه**

تم عرض الاستبانه التي صممت من قبل الباحثة إلى عدد من المحكمين بهدف تحسينها والثناء عليها كي تصبح أداة دراسة قوية ودقيقه قادرة على قياس مشكلة الدراسة بشكل واقعي و واضح ومقنع، الملحق رقم (3) يوضح أسماء المحكمين والتعديلات المقترحة على استبانة الدراسة. **صدق أداة الدراسة:**

بهدف التأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) فقد تم استخراج معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على العينة الأصلية، والجدول رقم (4-1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-1)

معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا

المجال	معامل الثبات
متطلبات الاعتراف و إلغاء الاعتراف عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39).	0.79
متطلبات قياس الأدوات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).	0.77
تطبيق خيار القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (39).	0.71
متطلبات محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).	0.75
مزايا الالتزام بتطبيق بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).	0.85

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في المؤسسات المالية الأردنية.	0.87
الأداة ككل	**0.81**

يظهر من الجدول رقم (4-1) أن معاملات الثبات تراوحت بين (0.87-0.71) كان أعلاها لمجال "معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في المؤسسات المالية الأردنية"، وأدناها لمجال "تطبيق خيار القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (39)"، وبلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.81)، وهي قيم عالية تدل على ثبات أداة الدراسة

4-5 طبيعة الدراسة

تعد هذه الدراسة على أنها دراسة استكشافية وميدانية، حيث تعتبر استكشافية كون أنها تحاول كشف مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في المؤسسات المالية الأردنية، وميدانية لأنها اعتمدت على جمع البيانات الأولية للدراسة على استبانة تم تصميمها وتوزيعها على المحاسبين العاملين في المؤسسات المالية الأردنية.

وعليه فقد تم تطبيق طريقة المسح الشامل لجمع البيانات وتبويبها وتحليلها من أجل الحصول على الاستنتاجات التي تفيد أهداف الدراسة، حيث طبقت الدراسة على عدد من المؤسسات المالية الأردنية.

4-6 مجتمع وعينة الدراسة

أجريت الدراسة على عدد من المؤسسات المالية الأردنية والتي تشمل:

- المؤسسات المالية في مجال العمل المصرفي (البنوك).
- المؤسسات المالية في مجال الاستثمارات المالية المتنوعة.
- المؤسسات المالية في مجال التأمين.
- المؤسسات المالية في مجال التمويل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حيث شملت عينة الدراسة المحاسبين العاملين في الإدارات المالية في المؤسسات المالية على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية والمهنية وبلغ عددهم (78) محاسبا.

أ. عينة الدراسة

تم اختيار المحاسبين العاملين المؤسسات المالية الأردنية كعينة للدراسة بشكل شامل لجميع المؤسسات المالية الأردنية كما هو في هيئة الأوراق المالية الأردنية بواقع (78) محاسب من مختلف المجالات التي تنتمي إليها المؤسسة المالية، وزعت أداة الدراسة بواقع (78) استبانة حيث لكل مؤسسة مالية استبانة واحدة، الجدول رقم (4-2) يوضح نسبة كل قطاع من إجمالي القطاعات التي تتضمنها عينة الدراسة ككل، والجدول رقم (4-3) يوضح عدد الاستبانات الموزعة ونسبة الاسترداد منها.

الجدول رقم (4-2)

نسبة كل القطاع من إجمالي قطاعات العينة ككل

القطاع المالي	عدد المؤسسات المالية	نسبة كل القطاع من إجمالي قطاعات العينة ككل
قطاع العمل المصرفي	16	%20.5
قطاع الاستثمارات المالية المتنوعة	36	%46.1
قطاع التأمين	26	%33.3
المجموع	78	1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (4-3) يوضح عدد الاستبانات الموزعة ونسب الاسترداد منها.

الجدول رقم (4-3)

الاستبانات الموزعة ونسب الاسترداد

المجال المالي	الإستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	نسبة الاسترداد
مجال العمل المصرفي	16	14	0.875
مجال الاستثمارات المالية المتنوعة	36	31	0.86
مجال التأمين	26	22	0.846
المجموع	78	67	0.859

وقد تم استبعاد استبانتين بسبب عدم الإجابة بشكل كامل من قبل المستجوبين فأصبح مجموع الاستبانات المستخدمة للتحليل (65) استبانة أي ما نسبته (83%) من مجموع الاستبانات الموزعة.

ب.خصائص عينة الدراسة

الجداول الآتية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يأتي:

أولا: معلومات المؤسسة المالية

أ.المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية:

يتضح من الجدول رقم (4-4) أن عينة الدراسة تشمل كافة القطاعات المالية وبذلك يمكن أن تعمم نتائج الدراسة على كافة القطاعات المالية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

حيث بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المجال الذي تعمل فيه (46.2%) لمجال الاستثمارات المتنوعة، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (20.0%) لمجال العمل المصرفي(البنوك).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم (4-4)

توزيع أفراد العينة تبعاً للمجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية	مجال الاستثمارات المتنوعة	30	46.2
	مجال العمل المصرفي(البنوك)	13	20.0
	مجال التأمين	22	33.8
	المجموع	65	100.0

ب.مدة مزاولة نشاط المؤسسة:

تبين أن(29.2%) من المؤسسات المالية بلغت مدة مزاولتها أقل من(10) سنوات، و (52.3%) من المؤسسات المالية بلغت مدة مزاولتها من (10-19) سنة، و(13.8%) من المؤسسات المالية بلغت مدة مزاولتها من (20-29) سنة و(4.6%) من المؤسسات المالية بلغت مدة مزاولتها (30 سنة فأكثر)، وهذا يدل على انه أعلى نسبة في عينة الدراسة تتدرج في مدة مزاولة النشاط (10-19) سنة، كما يوضح الجدول رقم (4-5).

الجدول رقم (4-5)

توزيع أفراد العينة تبعاً لمعلومات مدة مزاولة نشاط المؤسسة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
مدة مزاولة نشاط المؤسسة	أقل من 10 سنوات	19	29.2
	10-19 سنة	34	52.3
	20-29 سنة	9	13.8
	30 سنة فأكثر	3	4.6
	المجموع	65	100.0

ج. حجم المؤسسة المالية:

كما تبين في الجدول رقم (4-6) أن(9.2%) من المؤسسات المالية بلغت حقوق الملكية لها أقل من (5) مليون دينار، و(21.5%) من المؤسسات المالية بلغت حقوق الملكية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لها من (5 -15) مليون دينار، و(40.0 %) من المؤسسات المالية بلغت حقوق الملكية لها من (15-29) مليون دينار، و(12.3%) من المؤسسات المالية بلغت حقوق الملكية لها من(30-49) مليون دينار و(16.9%) من المؤسسات المالية بلغت حقوق الملكية لها (50) مليون دينار.

يتضح من الجدول رقم (4-6) أنه أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير حجم المؤسسة المالية (حقوق الملكية) (40.0%) لحجم المؤسسة (15-29) مليون دينار، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (9.2%) لحجم (أقل من 5 مليون دينار).

مما يشير إلى مدى صغر حجم بعض المؤسسات المالية الأردنية في القطاع المالي إلا إن البيانات الواردة في الجدول تبين وجود خليط من المفردات التي قامت بالإجابة على الاستبانة فهو يمثل خليطا معقولا للتعرف على مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) في المؤسسات المالية الأردنية بغض النظر عن حجم المؤسسة المالية.

الجدول رقم (4-6)

توزيع أفراد العينة تبعاً لحجم المؤسسة المالية (حقوق الملكية)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
حجم المؤسسة المالية (حقوق الملكية)	أقل من 5مليون دينار	6	9.2
	5-14 مليون دينار	14	21.5
	15-29 مليون دينار	26	40.0
	30-49مليون دينار	8	12.3
	50 مليون دينار فأكثر	11	16.9
	المجموع	65	100.0

ثانيا: البيانات الشخصية

أ. توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر:

يوضح الجدول رقم (4-7) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر (46.2%) للفئة العمرية (25-35 سنة) بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (3.1%) للفئة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العمرية (45 سنة فأكثر) مما يعزز معرفة المستجوبين بمعايير المحاسبة الدولية والقدرة على تعبئة الاستبانة بوعي وإدراك.

الجدول رقم (4-7)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	7	10.8
	25 – 35 سنه	30	46.2
	35 – 45 سنة	26	40.0
	45 سنة فأكثر	2	3.1
	المجموع	65	100.0

ب. توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (4-8) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير التخصص العلمي (64.6%) للتخصص(محاسبة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (1.5%) للتخصصات (تجارة، تسويق) يتضح من الجدول أن معظم أفراد العينة الذين قاموا بتعبئة الاستبانة من المحاسبين، مما يعزز من فهمهم لموضوع الدراسة وبما يتناسب مع طبيعة أعمالهم وهذا يعطي فرصة أكبر لنتائج دقيقة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (4-8)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير التخصص العلمي

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
التخصص العلمي	محاسبة	42	64.6
	علوم مالية ومصرفية	13	20.3
	اقتصاد	3	4.6
	إدارة أعمال	5	7.7
	تجارة	1	1.5
	تسويق	1	1.5
	المجموع	65	100.0

ج. توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (4-9) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (55.4%) للمؤهل العلمي (بكالوريوس)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (12.3%) للمؤهل العلمي (دبلوم) ويتضح أن جميع أفراد العينة هم ممن يحملون مؤهلات دراسية عليا مما يساعدهم في فهم محتويات الاستبانة وتعزيز قدرتهم على إجابة أسئلتها.

الجدول رقم (4-9)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	8	12.3
	بكالوريوس	36	55.4
	ماجستير	21	32.3
	المجموع	65	100.0

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

د. لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (4-10) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي (38.5%) للوظيفة (رئيس قسم المحاسبة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (1.5%) لكل من (مساعد مدير فرع مالي، قسم تدقيق، رئيس قسم مالي) كما تظهر أعلى نسبة استرداد الاستبانات ممن يشغلون وظيفة محاسب ورئيس قسم المحاسبة.

الجدول رقم(4-10)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	محاسب	24	36.9
	رئيس قسم المحاسبة	25	38.5
	مدير مالي	11	16.9
	مساعد مدير فرع مالي	1	1.5
	مساعد مدير قسم محاسب	2	3.1
	قسم تدقيق	1	1.5
	رئيس قسم مالي	1	1.5
	المجموع	65	100.0

ه. توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في المؤسسة التي تعمل بها حاليا:

يوضح الجدول رقم (4-11) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في المؤسسة التي تعمل بها حاليا (44.6%) لعدد سنوات الخبرة (5-10 سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (3.1%) لعدد سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم (4-11)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في المؤسسة التي تعمل بها حاليا

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
عدد سنوات الخبرة في المؤسسة التي تعمل بها حاليا	أقل من 5 سنوات	13	20.0
	5- 10 سنوات	29	44.6
	10- 15 سنة	21	32.3
	15 سنة فأكثر	2	3.1
	المجموع	65	100.0

و. توزيع أفراد العينة تبعاً للإجابة عن السؤال" هل تلقيت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم(39)؟

يوضح الجدول رقم (4-12) بلغت النسبة المئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً للإجابة عن السؤال" هل تلقيت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم(39)؟" بالإجابة (نعم) (73.8%)، بينما بلغت النسبة المئوية للإجابة (لا) (26.2%) حيث تبين أن أكثر من قاموا بتعبئة الاستبانات هم من تلقوا دورات تتعلق بالمعيار المحاسبي وتعتبر نسبة كبيرة تتعلق بدورات تدريبية تتعلق بالمعايير، وهذا يعزز من قدرة المستجوبين على بالإجابة على أسئلة الاستبانه بوعي.

الجدول رقم (4-12)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير هل تلقيت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم(39)؟

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
هل تلقيت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم(39)؟	نعم	48	73.8
	لا	17	26.6
	المجموع	65	100.0

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4-7 متغيرات الدراسة

متغيرات الاستبانه:

-**المتغير التابع:** مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) الاعتراف والقياس في المؤسسات المالية الأردنية.

تم قياس مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) في المؤسسات المالية الأردنية من خلال المحاور الأربعة الأولى من الجزر الثاني في الاستبانة .

المتغيرات المستقلة: العوامل الديموغرافية للمؤسسات المالية للمحاسبين التالية:

الخصائص الديموغرافية للمؤسسات المالية: المجال الذي تعمل فيه المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة، وحجم المؤسسة (حقوق الملكية).

الخصائص الديمغرافية للمحاسبين: التخصص العلمي، والعمر، والمؤهل العلمي، و المسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة في المؤسسة التي يعمل بها حاليا، والدورات التي حصل عليها في ما يتعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

4-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم التربوية والاجتماعية (SPSS) في معالجة البيانات حيث تم تطبيق الأساليب الإحصائية التالية للوصول لنتائج الدراسة:

1. التكرارات والنسب المئوية:

استخدمت النسب المئوية والتكرارات لوصف الخصائص الخاصة بالبيانات العامة عن المستجيبين والتي تشتمل إجابات المستجيبين تجاه أجزاء الدراسة التي تضمنتها الاستبانة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2.المتوسطات والانحرافات المعيارية:

هو احد مقاييس النزعة المركزية وتم استخدامه من اجل تحديد نسبة التقييم من قبل كل مستجوب لكل بند من بنود الاستبانة، وبناءا عليه تم تضمين البنود حسب درجتها وفقا لموسطاتها الحسابية، حيث يتم الحكم من خلال مدى تحقق كل محور من محاور الاستبانة ثم كل جزء من أجزائها ومن ثم الاستبانة ككل حسب تحديد مستوى الوسط الحسابي للمقياس.

3. معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation):

تستخدم لقياس مدى العلاقة التي تربط بين متغيرين قد يكون الارتباط ايجابي أو سلبي من تحليل الارتباط تستطيع تحديد نوع وقوة العلاقة بين متغيرين و تستطيع أن تقيس اتجاه وحجم العلاقة بين المتغيرات.

4.تحليل الانحدار المتعددة:

يهدف تحليل الانحدار إلى دراسة العلاقة البينية بين متغير تابع وأكثر من متغير مستقل فيوضح العلاقة الوظيفية القائمة بين المتغيرات ومن الضروري التفريق بين نوعين من العلاقات التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة النوع الأول يسمى بالعلاقة الدالية والثاني يسمى بالعلاقة الإحصائية فإن هذا يعني أننا نستطيع معرفة قيمة متغير باستخدام قيمة مجموعة من المتغيرات الأخر.

5.تحليل التباين الأحادي (ANOVA):

هو طريقة لاختبار معنوية الفرق بين المتوسطات لعدة عينات بمقارنة واحدة، ويعرف أيضاً بطريقة تؤدي لتقسيم الاختلافات الكلية لمجموعة من المشاهدات التجريبية لعدة أجزاء للتعرف على مصدر الاختلاف بينها ولذا فالهدف هنا فحص تباين المجتمع لمعرفة مدى تساوى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

متوسطات المجتمع يستخدم هذا الاختبار لمعرفة دلالة العلاقة بين استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه أجزاء الدراسة باختلاف خصائصها الشخصية والوظيفية.

6. اختبار شيفيه للمقارنات البعدية:

يعتبر اختبار شيفيه من الاختبارات الأكثر استخدامها لإجراء مقارنات البعدية الزوجية أو الثنائية وإجراء مقارنات مجمعة بالإضافة إلى ذلك يستخدم هذا الاختبار في حالة العينات المتساوية والعينات غير المتساوية، وهذا الاختبار أقل حساسية لعدم تحقيق الافتراضات المتعلقة بتحليل التباين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

اختبار فرضيات الدراسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

5-1 مقدمة

يتناول هذا الفصل عرض اختبار فرضيات الدراسة التي تهدف إلى التعرف على "مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس "للأدوات المالية" في المؤسسات المالية الأردنية.

5-2 اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي عرض اختبار فرضيات

الفرضية الأولى: لا يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" تطبيقا كاملا في المؤسسات المالية الأردنية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن فقرات محاور" متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)، ومتطلبات قياس الأدوات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وتطبيق خيار القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (39)، ومتطلبات محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) "، يوضح الجدول رقم (5-1) نسب الكلية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) الاعتراف والقياس في المؤسسات المالية الأردنية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (5-1)

نسب الكلية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" في المؤسسات المالية الأردنية.

الرقم	المحور	الاستثمارات المتنوعة	العمل المصرفي(البنوك)	التأمين	نسبة التطبيق الكلية
1	متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)	%69.81	%71.13	%59.47	66.40%
2	متطلبات قياس الأدوات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	%69.45	%80.75	%66.67	%70.85
3	تطبيق خيار القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (39)	%73.9	%80.75	%49.23	%66.70
4	متطلبات محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	%79.99	%83.5	%58.43	73.66%
5	**لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس"**	%73.29	%79.03	%58.45	%69.40

يظهر من الجدول رقم (5-1) ما يأتي:

1. تراوحت نسب التطبيق لمحور "متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)" تبعاً لمتغير المجال الذي تعمل به المؤسسة بين (59.47%-71.13%) أعلاها للمؤسسات العاملة في مجال المصرفي، وأدناها للمؤسسات العاملة في مجال التأمين، وبلغت نسبة التطبيق محور "متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)" للعينة ككل (66.40%).
2. تراوحت نسب التطبيق لمحور" متطلبات قياس الأدوات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)" تبعاً لمتغير المجال الذي تعمل به المؤسسة بين (66.67%-80.75%) أعلاها للمؤسسات العاملة في مجال المصرفي، وأدناها للمؤسسات العاملة في مجال التأمين، وبلغت نسبة التطبيق محور"متطلبات قياس الأدوات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)" للعينة ككل (70.85%).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3. تراوحت نسب التطبيق لمحور" تطبيق خيار القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (39)" تبعاً لمتغير المجال الذي تعمل به المؤسسة بين (49.23%-80.75%) أعلاها للمؤسسات العاملة في مجال المصرفي، وأدناها للمؤسسات العاملة في مجال التأمين، وبلغت نسبة التطبيق محور " تطبيق خيار القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (39)" للعينة ككل (66.70%).

4. تراوحت نسب التطبيق لمحور" متطلبات محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)" تبعاً لمتغير المجال الذي تعمل به المؤسسة بين (58.43%-83.50%) أعلاها للمؤسسات العاملة في مجال المصرفي، وأدناها للمؤسسات العاملة في مجال التأمين، وبلغت نسبة التطبيق محور " متطلبات محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)" للعينة ككل (73.66%).

5. تراوحت نسب التطبيق لمعيار "الاعتراف والقياس" تبعاً لمتغير المجال الذي تعمل به المؤسسة بين (58.45%-79.03%) أعلاها للمؤسسات العاملة في مجال المصرفي، وأدناها للمؤسسات العاملة في مجال التأمين، وبلغت نسبة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" للعينة ككل (69.40%)، الملحق رقم (1) يوضح نسب التطبيق لكل فقرة من فقرات الاستبانة للمؤسسات المالية الأردنية إجمالا كذلك لكل قطاع على حدا .

ومما سبق يتبين عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" تطبيقا كاملا في أي من مجالات المؤسسات المالية الأردنية، وبالتالي قبول الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على " لا يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" تطبيقا كاملا في المؤسسات المالية الأردنية" ، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المطارنة وبشايرة، 2006 في التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الأدوات المالية حسب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متطلبات المعيار (39)، ودراسة (دخل الله،2005) أن هناك اثر لتطبيق المعيار(39) على قائمة الدخل، ودراسة (بشايرة،2010) أن البنوك الأردنية تقوم بتطبيق المفاهيم المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة حيث أن مفهوم القيمة العادلة أحد بنود المعيار(39) الرئيسة.

وأيضا فيما يتعلق بمتطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف اتفقت نتيجة اختبار الفرضية مع نتائج دراسة (الشطي ،2007) التي أظهرت انه هناك اعتراف وإفصاح عن استثمارات الأدوات المالية، ونتيجة دراسة Lopes and Rodringes)،(2006 التي أظهرت أن هناك مستويات إفصاح أعلى لدى الشركات ذات الحجم الكبير.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة Murcia (2010) انه أكثر من نصف الشركات لا تفصح عن آثار الأولية لمعايير المحاسبة الجديدة لأنه لم يكن معترف به.

و ما يتعلق بمتطلبات قياس الأدوات المالية وتطبيق خيار القيمة العادلة اتفقت نتيجة اختبار الفرضية مع نتائج دراسة fiechter (2009) حيث وجد الباحث أن ما يقارب ثلث البنوك تقوم بإعادة تصنيف الأدوات المالية من خلال قياس القيمة العادلة ،)، واتفقت مع نتائج دراسة AL-Khadash and Abdullatif (2009) أن الأداء المالي للمصارف تأثر بشكل كبير بسبب تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، لكنها اختلفت مع دراسة Murcia (2010) أن غالبية الشركات لم تفصح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، وأيضا اختلفت دراسة Fiechter (2010)

في عدم تطبيق خيار القيمة العادلة الذي سوف يؤدي الى الحد من تقلبات الأرباح من الأدوات المالية وخاصة تقلبات أرباح الأسهم.

اتفقت نتائج الاختبار المتعلق بمحاسبة التحوط مع نتائج دراسة Quagli and Ricciadi(2010) إلى تم إتباع إعادة التصنيف للأدوات المالية ضمن المعيار(39) وهو أساس

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تجنب الخسائر في الشركات وهو أيضا سبب في ارتفاع ربحية الشركات، واتفقت مع نتائج دراسة Finsh (2009) حيث أظهرت النتائج انخفاض تكاليف القروض ونمو الأرباح.

الفرضية الثانية: لا يوجد مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور" مزايا الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "، الجدول رقم (5-2) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات محور مزايا الالتزام بتطبيق بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة تقييم
1	يؤدي الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى زيادة الثقة في مصداقية القوائم المالية للمؤسسة المالية	2.84	0.41	1	مرتفعة
2	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للمؤسسات المالية إلى دعم و تحسين اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة المالية.	2.64	0.63	2	مرتفعة
3	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) في تشجيع المؤسسة المالية تسجيل المعاملات المتعلقة بالاستثمارات المالية.	2.61	0.52	4	مرتفعة
4	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) المؤسسات المالية على تصنيف الأدوات المالية بشكل سليم ومنظم وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).	2.59	0.53	5	مرتفعة
5	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) في اتاحة المجال للمؤسسات المالية على إدراج أدواتها المالية في الأسواق الإقليمية والدولية.	2.64	0.52	2	مرتفعة
	محور/مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ككل.	2.67	0.25		مرتفعة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يظهر من الجدول رقم(5-2) أن المتوسطات الحسابية لمحور" مزايا الالتزام بتطبيق بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) " تراوحت بين (2.59-2.84) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات أعلاها للفقرة (1) والتي تنص على" يؤدي الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى زيادة الثقة في مصداقية القوائم المالية للمؤسسة المالية "، وأدناها للفقرة (4) والتي تنص على" يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) المؤسسات المالية على تصنيف الأدوات المالية بشكل سليم ومنظم وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، "كما بلغ المتوسط الحسابي لمحور مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) " (2.67) وبدرجة تقييم مرتفعة، وهذا يدل على وجود مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

الجدول رقم (5-3): نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)ككل

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)ككل	2.67	0.25	**37.51**	**0.00**

يظهر من الجدول رقم (5-3) أن قيمة (T) لمجال مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)ككل بلغت (37.51) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05)، وهذا يدل على وجود مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وبالتالي رفض الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على " لا يوجد مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)".

الفرضية الثالثة: لا يوجد معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور "معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في المؤسسات المالية الأردنية"، كما هو مبين في الجدول رقم(5-4).

الجدول رقم (5-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات محور "معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في المؤسسات المالية الأردنية "

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة تقييم
1	عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) .	2.48	0.67	2	مرتفعة
2	صعوبة فهم بعض المفاهيم الأساسية للمعيار المحاسبة الدولي رقم(39).	2.61	0.61	1	مرتفعة
3	عدم متابعة أخر التعديلات أو المستجدات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية .	2.45	0.62	4	مرتفعة
4	عدم الرجوع الى التفسيرات التفصيلية لبنود المعيار عند فهم البنود.	2.44	0.66	5	مرتفعة
5	عدم إدراك العقوبات التي تترتب على المؤسسة المالية عند مخالفتها في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).	2.38	0.70	7	مرتفعة
6	نقص في الإرشادات العامة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39).	2.41	0.66	6	مرتفعة
7	عدم وجود رقابة مستمرة على أداء المؤسسة المالية.	2.47	0.64	3	مرتفعة
محور / معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي ككل		2.46	0.32		مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (5-4) أن المتوسطات الحسابية لمحور " معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي " تراوحت بين (2.38-2.61) وبدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات أعلاها للفقرة (2) والتي تنص على صعوبة فهم بعض المفاهيم الأساسية للمعيار المحاسبة الدولي رقم(39)"، وأدناها للفقرة (5) " عدم إدراك العقوبات التي تترتب على المؤسسة المالية عند مخالفتها في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)"، كما بلغ المتوسط الحسابي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

لمحور مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) (2.67) بدرجة تقييم مرتفعة، وهذا يدل على وجود معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وبالتالي رفض الفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على " لا يوجد معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) ".

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05≥α) لخصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39).

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج معامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) بين (تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)) وكل من متغيري (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة)، كما تم تطبيق تحليل الانحدار المتعددة لدراسة أثر خصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) ، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول رقم (5-5)

معامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) بين (تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)) وكل من متغيري (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة).

خصائص المؤسسات المالية		تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)
حجم المؤسسة	معامل الارتباط	0.37
	الدلالة الإحصائية	0.00
مدة مزاولة نشاط المؤسسة	معامل الارتباط	0.33
	الدلالة الإحصائية	0.01

يظهر من الجدول رقم (5-5) أن معاملات الارتباط بين (تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)) وكل من متغيري (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) بلغت (0.37، 0.33) على التوالي، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05≥α)، وهذا يدل على وجود علاقة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذات دلالة إحصائية بين (تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)) وكل من متغيري (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة).

الجدول رقم (5-6)

نتائج تطبيق تحليل الانحدار المتعددة لدراسة أثر خصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39).

خصائص المؤسسات المالية	β	T	الدلالة الإحصائية	R	R^2	F	الدلالة الإحصائية
حجم المؤسسة	0.29	2.32	0.02	0.43	0.18	6.64	0.00
مدة مزاولة نشاط المؤسسة	0.22	1.76	0.08				

يظهر من الجدول رقم (5-6) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين خصائص المؤسسات المالية وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) حيث بلغت قيمة (F)(6.64) وهي قيمة دالة إحصائياً، كما بلغت قيمة (R) والتي تدل على درجة ارتباط بين خصائص المؤسسات المالية وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)(0.43)، وبلغت قيمة (R2) (0.18) وهي قيمة تفسر قدرة خصائص المؤسسات المالية في التأثير على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)، كما تبين أن متغير " حجم المؤسسة " هو الأكثر تأثيرا على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) حيث بلغت قيم (β، T) (0.29، 2.32) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً، ومما سبق يتبين وجود أثر لخصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)، وبالتالي رفض الفرضية الرابعة للدراسة والتي تنص على" لا يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05=α) لخصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) ".

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Lopes and Rodringes (2006) حيث أظهرت الدراسة أن أعلى مستويات الإفصاح ظهرت في الشركات العابرة، الشركات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المدرجة لأكبر خمسة شركات ذات الحجم الكبير، أي أن هناك علاقة قوية بين حجم المنشأة ومستوى الاعتراف والإفصاح في تقاريرها المالية السنوية.

ولمعرفة أثر المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية على أراء أفراد العينة حول معوقات التطبيق ومزايا التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على مجالي" معوقات التطبيق ومزايا التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)" تبعاً لمتغير المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية، الجدول رقم (5-7) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-7)

نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) محوري " مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي " تبعاً لمتغير المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية

البعد	مجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)	مجال الاستثمارات المتنوعة	2.69	0.23	0.62	0.54
	مجال العمل المصرفي(البنوك)	2.60	0.38		
	مجال التأمين	2.66	0.17		
معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي	مجال الاستثمارات المتنوعة	2.47	0.27	0.72	0.49
	مجال العمل المصرفي(البنوك)	2.37	0.52		
	مجال التأمين	2.51	0.22		

يظهر من الجدول رقم (5-7) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية على أراء أفراد العينة حول محوري " مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، ومعوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي "حيث بلغت قيمة (F)(0.62، 0.72) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً، ومما سبق يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) للمجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية على أراء أفراد العينة حول معوقات التطبيق ومزايا التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولمعرفة نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على جميع مجالات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" تبعاً لمتغير القطاع، والجدول رقم (5-8) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-8)

نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على جميع مجالات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" تبعاً لمتغير القطاع

القطاع		المجالات			
		متطلبات الاعتراف و إلغاء الاعتراف	متطلبات قياس الأدوات المالية	تطبيق خيار القيمة العادلة	متطلبات محاسبة التحوط
مجال الاستثمارات المتنوعة	المتوسط الحسابي*	0.69	0.69	0.74	0.80
	الانحراف المعياري	0.10	0.15	0.13	0.17
مجال العمل المصرفي(البنوك)	المتوسط الحسابي*	0.71	0.81	0.81	0.84
	الانحراف المعياري	0.23	0.15	0.16	0.28
مجال التأمين	المتوسط الحسابي*	0.59	0.67	0.49	0.58
	الانحراف المعياري	0.12	0.19	0.18	0.19
قيمة (F)		4.12	3.32	22.37	9.06
الدلالة الإحصائية		0.02	0.04	0.00	0.00

* المتوسط الحسابي من (1).

يظهر من الجدول رقم (5-8) ما يأتي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المتوسطات الحسابية لمجال " متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف " تبعاً لمتغير القطاع، حيث بلغت قيمة (F) (4.12) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجال " متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف " تبعاً لمتغير القطاع، الجدول رقم (5-9) يوضح ذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (5-9)

نتائج تطبيق مجال " متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف " تبعاً لمتغير القطاع

القطاع	المتوسط الحسابي	مجال الاستثمارات المتنوعة	مجال العمل المصرفي(البنوك)	مجال التأمين
مجال الاستثمارات المتنوعة	0.69			
مجال العمل المصرفي(البنوك)	0.71			0.12
مجال التأمين	0.59		-0.12	

يظهر من الجدول رقم (5-9) أن مصادر الفروق كانت بين قطاعات (العمل المصرفي(البنوك)، ومجال التأمين) لصالح قطاع (العمل المصرفي(البنوك)) بمتوسط حسابي (0.71)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لقطاع (التأمين) (0.59).

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المتوسطات الحسابية لمجال "متطلبات قياس الأدوات المالية " تبعاً لمتغير القطاع، حيث بلغت قيمة (F) (3.32) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) لمقارنات البعدية على مجال " متطلبات قياس الأدوات المالية " تبعاً لمتغير القطاع، والجدول رقم (5-10) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-10)

نتائج تطبيق مجال " متطلبات قياس الأدوات المالية " تبعاً لمتغير القطاع

القطاع	المتوسط الحسابي	مجال الاستثمارات المتنوعة	مجال العمل المصرفي(البنوك)	مجال التأمين
مجال الاستثمارات المتنوعة	0.69			
مجال العمل المصرفي(البنوك)	0.81			0.14
مجال التأمين	0.67		-0.14	

يظهر من الجدول رقم (5-10) أن مصادر الفروق كانت بين قطاعات (العمل المصرفي(البنوك)، ومجال التأمين) لصالح قطاع (العمل المصرفي(البنوك)) بمتوسط حسابي (0.81)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لقطاع (التأمين) (0.67).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(22.37) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجال " تطبيق خيار القيمة العادلة " تبعاً لمتغير القطاع، والجدول رقم (5-11) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5-11)

نتائج تطبيق مجال " تطبيق خيار القيمة العادلة " تبعاً لمتغير القطاع

القطاع	المتوسط الحسابي	مجال الاستثمارات المتنوعة	مجال العمل المصرفي(البنوك)	مجال التأمين
مجال الاستثمارات المتنوعة	0.74			
مجال العمل المصرفي(البنوك)	0.81			0.32
مجال التأمين	0.49		-0.32	

يظهر من الجدول رقم (5-11) أن مصادر الفروق كانت بين قطاعات (العمل المصرفي(البنوك)، مجال التأمين) لصالح قطاع (العمل المصرفي(البنوك)) بمتوسط حسابي (0.81)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لقطاع (التأمين) (0.49).

4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين المتوسطات الحسابية لمجال "متطلبات محاسبة التحوط " تبعاً لمتغير القطاع، حيث بلغت قيمة (F) (9.06) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجال "متطلبات محاسبة التحوط " تبعاً لمتغير القطاع، والجدول رقم (5-12) يوضح ذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم (5-12)

نتائج تطبيق مجال " متطلبات محاسبة التحوط " تبعاً لمتغير القطاع

القطاع	المتوسط الحسابي	مجال الاستثمارات المتنوعة	مجال العمل المصرفي(البنوك)	مجال التأمين
مجال الاستثمارات المتنوعة	0.80			
مجال العمل المصرفي(البنوك)	0.84			0.26
مجال التأمين	0.58		0.26-	

يظهر من الجدول رقم (5-12) أن مصادر الفروق كانت بين قطاعات (العمل المصرفي(البنوك)، ومجال التأمين) لصالح قطاع (العمل المصرفي(البنوك)) بمتوسط حسابي (0.84)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لقطاع (التأمين) (0.58).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

6-1 أولا: النتائج

توصلت الباحثة من خلال تحليل ومناقشة الجوانب النظرية والعملية للدراسة إلى النتائج الآتية:

1.تطبق المؤسسات المالية الأردنية معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" بشكل جزئي حيث بلغت نسبة التطبيق (69.4%)، وتعزو الباحثة إلى أنه هناك استجابة في تطبيق المعايير المحاسبية لكن بشكل غير كامل وأظهرت هذه النتيجة قبول الفرضية الأولى.

2. بلغت أعلى نسبة تطبيق لمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) في مجال العمل المصرفي (البنوك) إذ بلغت (79.03%) ويليها مجال الاستثمارات المتنوعة بلغت(73.29%) ويليها مجال التأمين(58.45%)، وتعزو الباحثة السبب في ذلك إلى طبيعة ودقة المعاملات المالية حسب القطاع.

3. تحقق المؤسسات المالية الأردنية مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور مزايا تطبيق المعيار(2.67) بدرجة تقييم مرتفعة ، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى توفر قناعة كبيرة لدى مجتمع الدراسة بالمزايا التي تتحقق عند تطبيق المعيار رقم(39) وهذا يزيد من ثقة القوائم المالية لديها.

4. توجد معوقات تحول دون تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) حيث بلغ المتوسط الحسابي لمزايا تطبيق المعيار (2.67) مما يدل على وجود معوقات تطبيق المعيار رقم(39) ويعتبر عدم وجود قوانين تلزم التطبيق وصعوبة فهم بعض المفاهيم لأساسية للمعيار(39) من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أكثر المعوقات، وتعزو الباحثة إلى انه لا بد من إيجاد الحلول والاقتراحات التي تحد من معوقات التطبيق.

5. ظهرت علاقة ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (α=0.05) بين خصائص المؤسسات المالية وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) ، تعزو الباحثة إلى وجود ارتباط بين الخصائص المؤسسات وتطبيق المعيار حيث تبين أن متغير حجم المؤسسة المالية له تأثر اكبر في تطبيق المعيار رقم(39).

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية على أراء أفراد العينة، وتعزو الباحثة إلى أن أعلى نسب التطبيق في قطاع العمل المصرفي لا تعود إلى طبيعة العمل القطاع نفسه .

6-2 ثانيا: التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، فان الباحثة توصي بما يأتي:

1. تشجيع المؤسسات المالية الأردنية الاهتمام بموضوع زيادة كفاءة المحاسبين في الإدارات المالية من ناحية التأهيل المهني وتحديدا فيما يخص المعايير المحاسبية الدولية والتغيرات و التعديلات التي تطرأ عليها كما حصل تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (39).
2. إتاحة المجال للمحاسبين العاملين في المؤسسات المالية في الالتحاق بدورات تدريبية لمساعدتهم في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وحسب نتائج الاستبانه وجد أن ما نسبته

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(26.6%) من المستجوبين أفادوا بعدم حصولهم على دورة تدريبية وبالأخص بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

3. الحث على ضرورة وجود جهات مهنية تتولى متابعة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) لدى المؤسسات المالية الأردنية.

4. محاولة إيجاد تفصيلات للغموض الذي قد يحصل في تطبيق المعيار المحاسبية الدولية ليتم تفعيل المعايير وتطبيقها بشكل صحيح ودقيق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المراجع

أولاً :المراجع العربية:

1. آل هاشم، ضياء، أبو غزالة، طلال، **المحاسبة الدولية** – كتاب مقرر للمتقدمين لامتحانات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن،1992
2. بشايرة، محمد، تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، دراسة منشورة، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (24)** ،ص ص 229–259، 2010.
3. جربوع، يوسف محمود، وحلس، سالم عبدالله، **المحاسبة الدولية، مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
4. حماد، طارق عبد العال، **دليل المحاسبة في تطبيق معايير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر،2006
5. حمدان، مأمون، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا، **بحث منشور على الانترنت**، 2008.
6. حميدات، جمعة، **معايير المحاسبة الدولية، معايير التقارير المالية الدولية**، من منشورات مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب المهني (ذ.م.م)، عمان، الأردن،2011.
7. خشارمة، حسين علي، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن "معيار المحاسبة الدولي رقم (30)، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد (17)** عدد (1)،ص91 ،2003.
8. خلف، فليح حسن، **الأسواق المالية النقدية**، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

9. دخل الله، دينا، **أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) على عوائد الأسهم دراسة تحليلية على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2005.

10. الدهراوي، كمال الدين، وهلال، عبدالله، **المحاسبة في شركات الأموال وفقا للمعايير المحاسبية المصرية والدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

11. دهمش، نعيم، **اتجاه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد "**،عمان –الأردن، الفترة 22-23 أيلول 2004.

12. سويلم، حسن،" مدى الحاجة لتوفيق معايير المحاسبة العربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة في ضوء تجربة ماليزيا في إصدار معايير المحاسبة" دراسة مقارنة اختبارية، **مجلة البحوث التجارية، المجلد (26)**، عدد(2)ص ص 131-184، 2005.

13. زلموط، علا، مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمعيار المحاسبة الدولي (39) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات الخارجي، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2004.

14. السعافين، هيثم، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، **المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار**،المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان، الأردن، أيلول، 2004.

15. السعافين، هيثم، **معايير المحاسبة الدولي رقم(39)**، الطبعة الأولى، بدون ناشر،2004.

16. السعافين، هيثم، **معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان، الأردن، أيلول، 2005.

17. شرويدر، ريتشارد، كلارك، مارتل، وجاك كاثي، **نظرية المحاسبة**، تعريب كاجيجي، خالد، وفال، .ابراهيم دار المريخ، الرياض، 2006 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

18. الشطي، صالح، **مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس**، رسالة ماجستير ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2007.

19. عبد القادر، وليد، والخداش، حسام، المعايير المحاسبية الدولية، **منشورات جامعة القدس المفتوحة**، الطبعة(1)،2007.

20. علي، عبدالوهاب نصر، وسالم، احمد محمد، **المحاسبة عن الأدوات و المشتقات المالية و عمليات الشركات متعددة الجنسيات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

21. فردريك، تشول، وكارول، فروست، وجاري، ميك، **المحاسبة الدولية**، تعريب، محمد، عصام الدين، دار المريخ للنشر، 2004.

22. فهمي، صلاح الدين، **مقارنة المعايير المحاسبية الدوليةIAS**، الطبعة(1)، نقد، تحليل، شرح، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2000.

23. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، **نظرية المحاسبة**، الطبعة(1)، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، و دار الثقافة للنشر والتوزيع،2001.

24. القشي، ظاهر،السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في الشركات المساهمة الأردنية، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية للإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة ،(منفرد) تاريخ القبول 2007/10/2 .

25. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**،2003.

26. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، 2008.

27. المطارنة، غسان فلاح، بشايرة، محمد محمود، مدى التزام الشركات العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دراسة ميدانية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد(22)، العـــدد(2)، 2006.

28. مطر، محمد، نظرية المحاسبة، **منشورات جامعة القدس المفتوحـــة**، الطبعـــة(1) ، . 2006

29. المعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة، من **منشورات المجمع العربي للمحاسبين القـــانونيين**، عمـــان الأردن، 2009.

30. المعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة،من **منشورات المجمع العربي للمحاســـبين القـــانونيين**،عمـــان الأردن، 2011.

31. الميداني، محمد، **الإدارة التمويلية في الشركات**، جامعة الملك فهد للبترول والمعـــادن، 1989.

32. ميرزا، عباس، هولت، جراهام، أوريل، ماغنوس، المعايير الدوليـــة لإعـــداد التقـــارير المالية، من **منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**، عمان، الأردن،2006.

33. الناغي، محمود، **دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، المكتبة العصرية، الطبعة(1)، 2002.

34. نور، عبد الناصر، الجاوي، طلال، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئـــة الأردنيـــة، متطلبات التوافق والتطبيق**، جامعة الإسراء، الأردن،2003

35. الوابل، وابل أسلوب بناء المعايير المحاسبية – التجربة السعودية، **مجلة جامعة الملـــك سعود، مجلد(2)** ، العلوم الإدارية ص ص 362-1990339، .

36. وليد، صيام، إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن – دراســـة استكشافية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد(1)**، عدد(2)،ص 3، 2005.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1. Al-Khadash، H. and Abdullatif، M. (2009) Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in the Developing Countries، The Case of the Banking Sector in Jordan، **Jordan Journal of Business Administration، Vol 5**، No 4، pp533-551.
2. Belkaoui، A. (2004)،**Accounting Theory**، 5th Edition، USA،.
3. Fiechter، P. (2009)، **Reclassification of Financial Assets under IAS 39**: Impact on European Banks' Financial Statements، Institute for Accounting and Control، University of Zurich، Switzerland.
4. Fiechter، P.(2010) (Application of the Fair Value Option under IAS 39: Effects on the Volatility of Bank Earnings، **Workshop in Accounting Research in Bern**، University of Zurich، Switzerland.
5. Finch، N.(2009)، IAS 39 and the Practice of Loan Loss Provisioning Throughout Australasia، **Journalof Law and Financial Management**، Vol.8-No.2 – pp13-19.
6. Lopes، P.T. and Rodrigues، T.T(2006) **Accounting for Financial Instruments: An Analysis of the Determinants of Disclosure in the Portuguese Stock Exchange**، University of Porto، University of Minho، Portugal.
7. . Kidwell S. David، and Richard L. Peterson، and David W. Blackwell،(2003) **Financial Institutions، Markets and Money**، 8th edition ، USA.
8. Murcia، F D.R. and Santos، A،(2010)، **Evidences of International Financial Reporting Standards (IFRS) Implementation in Brazil**: The Case of Derivatives.(January،14، 2010)، Available at SRN: http://ssrn.com/abstract=1536608 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

9. Quagli، A. and Ricciardi، M.(2010)، The IAS 39 October 2008 **Amendment as Another Opportunity of Earnings Management: An Analysis of the European Banking Industry**، Available at SSRN http://papers.ssrn.com.

10.Rueschhoff، N. G. (1976) International Accounting and Financial Reporting، **Preparer Publishers**،New York.

11.Stanko، B.B،(2000) **The Case For International Accounting Roles**، Business & Accounting Review، July/ September.

An Introduction To Global Financial ، S.(1997)،12 .Valdez

2th Ed.، **Published by Macmillan Press LTD**، London،Markets

ثالثا: مواقع الانترنت

1. جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، استرجعت بتاريخ 2011/7/10 من الموقع الإلكتروني: www.jacpa.org.jo-

2.موقع لجنة المعايير المحاسبية الدولية استرجع بتاريخ 2011/9/6 من الموقع الإلكتروني: http://www.iasplus.com

3. موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية استرجع بتاريخ 2011/9/6 من الموقع الإلكتروني:_ www.iasb.org.uk

4. موقع منتدى المحاسبين العرب، استرجع بتاريخ 2011/8/5 من الموقع الإلكتروني: www.acc4arab.com

5. موقع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، استرجع بتاريخ 2011/9/8 من الموقع الإلكتروني: www.wilty.com

6.موقع http:\\dvd4arab.maktoob.com _استرجع بتاريخ 2011/6/3.

7.موقع http://papers.ssrn.com استرجع عدة مرات خلال فترة العمل لانجاز الدراسة.

Abstract

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Khazali، J.Q، The Extent of Application of the International Accounting Standard No، (39)" Recognition and Measurement in Jordanian Financial Institutions، Master of Science in Banking and Finance، DR. AL-Mwalla، M. Professor، Al-Omari، A. Yarmouk University، Irbid، Jordan، 2011.

This study aims at investigating the extent to which Jordanian financial companies comply with the IAS NO.(39) "Recognition and Measurement of Financial Instruments" in Jordanian financial institutions. In order to achieve the objectives of the study، a Questionnaire has been designed to collect the primary data. The Questionnaire was distributed to the accountants working in the financial departments for (78) Jordanian financial institutions. The data has been unloaded and analyzed using the SPSS program and an Index has been formed. The results indicates that a partial but not complete application of the ISA No. (39) by Jordanian financial institutions. The Study also revealed that the Banking Sector achieved a (79.03%) application rate. Other subsectors like the insurance achieved the lowest rate (58.45%). The Study recommends that Jordanian financial institutions should pay more attention to the Article No. (39)، as it helps investors and legislators in evaluating the companies' investments in financial Instruments، and they should try to deduct training for accountant dealing with IAS(39) .as its related mainly to financial instrument and accountants not be familiar with all aspects and items .

Keywords: International Accounting Standard No.(39) "The Financial Instruments Recognition and Measurement"، the Jordanian financial institutions (Financial services companies، Jordanian banks، insurance compani

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملاحق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق رقم(1)

التكرارات والنسب المئوية لتطبيق المعيار رقم (39)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن جميع فقرات محور " متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)"

الرقم	الفقرة	الإجابة	الاستثمارات المتنوعة		العمل المصرفي(البنوك)		التأمين		العينة ككل	
			التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
1	يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات من الأدوات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية.	غير مطبق	6	20.7	1	7.7	3	13.6	10	15.6
		مطبق	24	79.3	12	92.3	19	86.4	55	84.4
2	يتم الاعتراف بكافة الحقوق و الالتزامات التعاقدية الخاصة بالمشتقات المالية باعتبارها موجودات أو مطلوبات من الأدوات مالية.	غير مطبق	8	27.6	3	23.1	4	18.2	15	23.4
		مطبق	21	72.4	10	76.9	18	81.8	49	76.6
3	يتم الاعتراف بعمليات البيع والشراء للموجودات من الأدوات المالية باستخدام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المعتمدة في المؤسسة(الشركة).	غير مطبق	5	17.2	3	23.1	6	27.3	14	21.9
		مطبق	24	82.8	10	76.9	16	72.7	50	78.1
4	يتم إلغاء الاعتراف بالأصل من الأدوات المالية أو جزء منه عندما تفقد المؤسسة (الشركة) السيطرة على الأصل المالي بالحصول على المنافع المحددة في العقد أو إذا نقض احد الحقوق أو التنازل منها.	غير مطبق	8	27.6	9	69.2	9	40.9	26	40.6
		مطبق	21	72.4	4	30.8	13	59.1	38	59.4
5	يتم الاعتراف بالضمان المالي النقدي المستلم من البنك على أنه أصل مالي و بنفس الوقت يتم الاعتراف به كمبلغ مستحق للمؤسسة المالية الأخرى .	غير مطبق	12	41.4	6	46.2	15	68.2	33	51.6
		مطبق	17	58.6	7	53.8	7	31.8	31	48.4
6	عند إلغاء الاعتراف فان المؤسسة (الشركة) تقوم بالاعتراف بأي ربح أو خسارة من عملية إلغاء الاعتراف السابقة بناء على الفرق الذي تم ترحيله للأصل المالي المباع (المبلغ و الفوائد المستلمة) إضافة إلى القيمة العادلة لأي مطلوب جديد تم تحمله مخصوما أي أصل مالي جديد تم الحصول عليه.	غير مطبق	7	24.1	4	30.8	11	50.0	22	34.4
		مطبق	22	75.9	9	69.2	11	50.0	42	65.6
7	يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة من الأصل من الأدوات المالية أو جزء منه	غير مطبق	12	41.4	2	15.4	3	13.6	17	26.6
		مطبق	17	58.6	11	84.6	19	86.4	47	73.4

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

8	عند بيع جزء من الأصل المالي أو الاحتفاظ بالجزء الأخر يتم توزيع مبلغ البيع بين الجزأين بناءا على قيمته العادلة في تاريخ البيع .	غير مطبق	8	27.6	3	23.1	13	59.1	24	37.5
		مطبق	21	72.4	10	76.9	9	40.9	40	62.5
9	يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام من الأدوات المالية الجديدة عند تحويل السيطرة عليها بمقدار القيمة العادلة.	غير مطبق	12	41.4	4	30.8	15	68.2	31	48.4
		مطبق	17	58.6	9	69.2	7	31.8	33	51.6
10	تقوم المؤسسة(الشركة) باستبعاد الالتزام المالي أو جزء منه من قائمة المركز المالي عند تنفيذ الالتزام المحدد أو إلغاءه أو انتهاء مدته .	غير مطبق	11	36.7	4	30.8	12	54.5	27	42.2
		مطبق	19	63.3	9	69.2	10	45.5	38	57.8
11	إذا تم الحصول على التزام مالي جديد لكن المؤسسة(الشركة) لا تثق من قياسه فإنها لا تعترف بأي مكاسب منه مبدئيا .	غير مطبق	10	33.3	4	30.8	8	36.4	22	34.4
		مطبق	20	66.7	9	69.2	14	63.6	43	65.6
12	يتم معالجة الفرق بين المبلغ الذي تم ترحيله لالتزام مالي أو جزء منه تم إنهاءه أو تحويله إلى	غير مطبق	7	23.3	2	15.4	8	36.4	17	26.6
		مطبق	23	76.7	11	84.6	14	63.6	48	73.4
نسبة التطبيق الكلية لمحور " متطلبات الاعتراف و إلغاء			69.81%		71.13%		%59.47		%66.4	

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن جميع فقرات محور " متطلبات قياس الأدوات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)"

الرقم	الفقرة	الإجابة	الاستثمارات المتنوعة		العمل المصرفي(البنوك)		التأمين		العينة ككل	
			التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
1	عند اعتراف بأصل أو التزام من الأدوات المالية يتم قياسه بالقيمة العادلة .	غير مطبق	8	26.7	1	7.7	2	9.1	11	17.2
		مطبق	22	73.3	12	92.3	20	90.9	54	82.8
2	عند القياس المبدئي للأدوات المالية تأخذ المؤسسة المالية بعين الاعتبار تكلفة الشراء و أي تكاليف أخرى .	غير مطبق	10	33.3	3	23.1	3	13.6	16	23.4
		مطبق	20	66.7	10	76.9	19	86.4	49	76.6
3	يتم قياس الأصول من الأدوات المالية ذات استحقاق ثابت التكلفة المطفأة من خلال سعر الفائدة السائد .	غير مطبق	7	23.3	2	15.4	9	40.9	18	28.1
		مطبق	23	76.7	11	84.6	13	59.1	47	71.9
4	يتم قياس الأصول المالية التي ليس لها استحقاقا ثابت من خلال القيمة العادلة	غير مطبق	10	33.3	-	-	13	59.1	23	35.9
		مطبق	20	66.7	13	100.0	9	40.9	42	64.1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

5	يتم قياس الالتزامات من الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة و المشتقات(الخيارات،المستقبليات،عقود أجلة،المبادلات) كالتزامات بالقيمة العادلة .	غير مطبق	11	36.7	4	30.8	8	36.4	23	34.4
		مطبق	19	63.3	9	69.2	14	63.6	42	65.6
6	يتم بقياس الالتزام المالي المشتق المرتبط بتسليم اداة حقوق الملكية غير المدرجة على أساس التكلفة في حالة عدم توفر الموضوعية .	غير مطبق	9	30.0	5	38.5	9	40.9	23	35.9
		مطبق	21	70.0	8	61.5	13	59.1	42	64.1
نسبة التطبيق الكلية لمحور "متطلبات قياس الأدوات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)"				69.45%		80.75%		66.67%		%70.85

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن جميع فقرات محور "تطبيق خيار القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (39) "

الرقم	الفقرة	الإجابة	الاستثمارات المتنوعة		العمل المصرفي(البنوك)		التأمين		العينة ككل	
			التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
1	يتم بالاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي لا يشكل جزءا من العلاقة التحوطية.	غير مطبق	9	30.0	4	30.8	10	45.5	23	35.9
		مطبق	21	70.0	9	69.2	12	54.5	42	64.1
2	يتم بالاعتراف مباشرة بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة للأدوات المالية متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية حتى يتم بيع الأداة المالية.	غير مطبق	7	23.3	4	30.8	7	31.8	18	28.1
		مطبق	23	76.7	9	69.2	15	68.2	47	71.9
3	تعترف المؤسسة المالية في التغير في القيمة العادلة ضمن الأرباح و الخسائر أو حقوق الملكية للموجودات المالية التي تم اعادة قياسها .	غير مطبق	9	30.0	1	7.7	14	63.6	24	37.5
		مطبق	21	70.0	12	92.3	8	36.4	41	62.5
4	تعترف المؤسسة المالية بأي خسائر قد تنتج عن انخفاض القيمة العادلة للموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة أو إعادة قياسها القيمة العادلة.	غير مطبق	15	50.0	1	7.7	15	68.2	31	46.9
		مطبق	15	50.0	12	92.3	7	31.8	34	53.1
5	إذا تم الاعتراف بالتغير(الانخفاض) في القيمة العادلة للأصل المالي في حقوق الملكية فانه لا يتم استبعاد الخسارة وإنما الاعتراف بقيمة التدني	غير مطبق	4	13.3	3	23.1	10	45.5	17	26.6
		مطبق	26	86.7	10	76.9	12	54.5	48	73.4

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	(الخسارة) ضمن حساب الربح والخسارة.								
6	(بالرجوع الفقرة أعلاه) مبلغ الخسارة الذي على المؤسسة المالية استبعاده من حقوق الملكية والإبلاغ عنه في حساب الأرباح والخسائر يمثل الفرق بين تكلفة امتلاكه وبين القيمة العادلة الحالية (للأدوات و حقوق الملكية).	غير مطبق	3	10.0	2	15.4	11	50.0	16	5.0
		مطبق	27	90.0	11	84.6	11	50.0	49	75.0
	نسبة التطبيق الكلية لمحور " تطبيق خيار القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (39) "		%73.9		%80.75		%49.23		%66.7	

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن جميع فقرات محور " متطلبات محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)"

الرقم	الفقرة	الإجابة	الاستثمارات المتنوعة		العمل المصرفي(البنوك)		التأمين		العينة ككل	
			التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
1	يمكن للمؤسسة المالية تحديد الأدوات المالية من غير المشتقات على أنها أداة تحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الفائدة .	غير مطبق	2	6.7	1	7.7	3	13.6	6	9.4
		مطبق	28	93.3	12	92.3	19	86.4	59	90.6
2	يتم التحوط ضد مخاطر العملة الأجنبية بسبب صعوبة قياس الجزء المعني من التدفقات النقدية أو التغيرات في القيمة العادلة للأدوات غير المالية.	غير مطبق	3	10.0	2	15.4	9	40.9	14	21.9
		مطبق	27	90.0	11	84.6	13	59.1	51	78.1
3	يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر من إعادة قياس أداة التحوط إذا حقق التحوط عن القيمة العادلة كافة الشروط اللازمة لمحاسبة التحوط.	غير مطبق	6	20.0	3	23.1	10	45.5	19	28.1
		مطبق	24	80.0	10	76.9	12	54.5	46	71.9
4	يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن تحوط ضد مخاطر العملة الأجنبية و تقلبات أسعار الفائدة و يظهر ذلك في البند المعني.	غير مطبق	9	30.0	3	23.1	11	50.0	23	34.4
		مطبق	21	70.0	10	76.9	11	50.0	42	65.6
5	يتم الالتزام في إنهاء محاسبة التحوط عند إنهاء مدة أداة التحوط أو بيعها .	غير مطبق	8	26.7	1	7.7	10	45.5	19	29.7
		مطبق	22	73.3	12	92.3	12	54.5	46	70.3

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

6	يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر عن أداة التحوط من أدوات حقوق الملكية إذا استوفى تحوط التدفق النقدي شروط محاسبة التحوط.	غير مطبق	6	20.0	2	15.4	11	50.0	19	29.7
		مطبق	24	80.0	11	84.6	11	50.0	46	70.3
7	إذا نجم عن الالتزام المالي الثابت المتحوط له الاعتراف بأصل أو التزام مالي معين فانه يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر التي تم الاعتراف بها في حقوق الملكية.	غير مطبق	8	26.7	3	23.1	10	45.5	21	31.3
		مطبق	22	73.3	10	76.9	12	54.5	44	68.8
نسبة التطبيق الكلية لمحور "متطلبات محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) "				79.99%		83.5%		58.43%		%73.66

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق رقم(2)

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

Yarmouk University
Faculty of
Economics &
Administrative Sciences
Department of Banking & Finance

الفاضلة (المحاسبة)/ الفاضل (المحاسب)

تحية طيبة وبعد

تتعلق هذه الاستبانة برسالة ماجستير بعنوان:

" مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" في المؤسسات المالية الأردنية ".

وكما هو العهد بكم دائما الاهتمام الكبير والاستعداد الدائم لمؤازرة الأبحاث التي تخدم المجتمع، فأرجو من حضرتكم قراءة بنود الاستبانة بتمعن والإجابة عليها بموضوعية ودقة، وبشكل يعبر عن الممارسة الفعلية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس بشكل مباشر وصريح، مما يؤدي إلى نجاح هذه الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات مناسبة تسهم في دعم البحث العلمي، ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط. ويرجى من الراغبين بالحصول على ملخص لنتائج الدراسة تزويدي ببريدهم الإلكتروني في نهاية الاستبانة، ليتم تزويدهم بها بإذن الله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثة
جانيت قاسم خزعلي
قسم العلوم المالية والمصرفية
0776869489
janet_khazali@yahoo.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

***الجزء الأول: معلومات المؤسسة المالية:-**

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية من خلال وضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

1.المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية:

( ) مجال الاستثمارات المتنوعة ( ) مجال العمل المصرفي(البنوك)

( ) مجال التأمين ( ) مجال التمويل

2. مدة مزاولة نشاط المؤسسة:

( ) أقل من 10 سنوات. ( ) من 10 إلى أقل من 20 سنه.

( ) من 20 إلى أقل من 30 سنه ( ) من 30 سنة فأكثر.

3.حجم المؤسسة المالية(حقوق الملكية)

( ) أقل من 5 مليون دينار ( ) من 5 إلى أقل من 15 مليون دينار

( ) من 15 إلى أقل من 30 مليون دينار ( ) من 30 إلى أقل من 50 مليون دينار

( )50 مليون دينار فأكثر

**** البيانات الشخصية:-**

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية من خلال وضع إشارة (x) أمام الإجابة المناسبة:

1.العمر:

( ) أقل من 25 سنة ( ) من 25 إلى أقل من 35 سنه

( ) من 35 إلى أقل من 45 سنة ( ) 45 سنة فأكثر

2.التخصص العلمي:-

( ) محاسبة ( ) علوم مالية ومصرفية

( ) اقتصاد ( ) إدارة أعمال

( ) أخرى، يرجى(ذكرها.....)

3.المؤهل العلمي:-

( ) دبلوم ( ) بكالوريوس

( ) ماجستير ( ) أخرى الرجاء (ذكرها.....)

4. المسمى الوظيفي:-

( ) محاسب ( ) رئيس قسم المحاسبة

( ) مدير مالي ( ) أخرى الرجاء(ذكرها.....)

5.عدد سنوات الخبرة في المؤسسة التي تعمل بها حاليا:

( ) أقل من 5 سنوات ( ) من 5 إلى أقل من 10 سنوات

( ) من 10 إلى أقل من 15 سنة ( ) 15 سنة فأكثر

6. هل تلقيت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم(39)؟

( ) نعم ( ) لا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجزء الثاني: يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) مبادئ الاعتراف والقياس للأدوات المالية.

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية من خلال وضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

المحور الأول :متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39)	الدرجة		
	مطبق	غير مطبق	غير موجود
1.يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات من الأدوات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفا في الأحكام التعاقدية.			
2.يتم الاعتراف بكافة الحقوق و الالتزامات التعاقدية الخاصة بالمشتقات المالية باعتبارها موجودات أو مطلوبات من الأدوات مالية.			
3.يتم الاعتراف بعمليات البيع والشراء للموجودات من الأدوات المالية باستخدام محاسبة تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية المعتمدة في المؤسسة(المنشأة).			
4.يتم إلغاء الاعتراف بالأصل من الأدوات المالية أو جزء منه عندما تفقد المؤسسة (المنشأة) السيطرة على الأصل المالي بالحصول على المنافع المحددة في العقد أو إذا نقض احد الحقوق أو التنازل منها.			
5.يتم الاعتراف بالضمان المالي النقدي المستلم من البنك على أنه أصل مالي و بنفس الوقت يتم الاعتراف به كمبلغ مستحق للمؤسسة المالية الاخرى.			
6-.عند إلغاء الإعتراف فان المؤسسة (المنشأة) تقوم بالاعتراف بأي ربح أو خسارة من عملية إلغاء الاعتراف السابقة بناء على الفرق الذي تم ترحيله للأصل المالي المباع (المبلغ و الفوائد المستلمة) إضافة إلى القيمة العادلة لأي مطلوب جديد تم تحمله مخصوما أي أصل مالي جديد تم الحصول عليه.			
7.يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة من الأصل من الأدوات المالية أو جزء منه			
8.عند بيع جزء من الأصل المالي أو الاحتفاظ بالجزء الأخر يتم توزيع مبلغ البيع بين الجزأين بناءا على قيمته العادلة في تاريخ البيع.			
9.يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام من الأدوات المالية الجديدة عند تحويل السيطرة عليها بمقدار القيمة العادلة.			
10.تقوم المؤسسة(المنشأة) باستبعاد الالتزام المالي أو جزء منه من قائمة المركز المالي عند تنفيذ الالتزام المحدد أو إلغاءه أو انتهاء مدته.			
11.إذا تم الحصول على التزام مالي جديد لكن المؤسسة(المنشأة) لا تثق من قياسه فإنها لا تعترف بأي مكاسب منه مبدئيا.			
12.يتم معالجة الفرق بين المبلغ الذي تم ترحيله لالتزام مالي أو جزء منه تم إنهاءه أو تحويله إلى طرف أخر ضمن حساب الأرباح و الخسائر بما في ذلك التكاليف غير المغطاة.			

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المحور الثاني :متطلبات قياس الأدوات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).	الدرجة		
	مطبق	غير مطبق	غير موجود
1. عند اعتراف بأصل أو التزام من الأدوات المالية يتم قياسه بالقيمة العادلة .			
2. عند القياس المبدئي للأدوات المالية تأخذ المؤسسة المالية بعين الاعتبار تكلفة الشراء و أي تكاليف أخرى .			
3. يتم قياس الأصول من الأدوات المالية ذات استحقاق ثابت التكلفة المطفأة من خلال سعر الفائدة السائد .			
4. يتم قياس الأصول المالية التي ليس لها استحقاقا ثابت من خلال القيمة العادلة			
5. يتم قياس الالتزامات من الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة و المشتقات(الخيارات،المستقبليات،عقود أجلة،المبادلات) كالتزامات بالقيمة العادلة .			
6. يتم بقياس الالتزام المالي المشتق المرتبط بتسليم اداة حقوق الملكية غير المدرجة على أساس التكلفة في حالة عدم توفر الموضوعية .			
المحور الثالث: تطبيق خيار القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (39).			
1. يتم بالاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي لا يشكل جزءا من العلاقة التحوطية.			
2. يتم بالاعتراف مباشرة بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة للأدوات المالية متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية حتى يتم بيع الأداة المالية.			
3. تعترف المؤسسة المالية في التغير في القيمة العادلة ضمن الأرباح و الخسائر أو حقوق الملكية للموجودات المالية التي تم اعادة قياسها .			
4. تعترف المؤسسة المالية بأي خسائر قد تنتج عن انخفاض القيمة العادلة للموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة أو إعادة قياسها القيمة العادلة.			
5. إذا تم الاعتراف بالتغير(الانخفاض) في القيمة العادلة للأصل المالي في حقوق الملكية فانه لا يتم استبعاد الخسارة وإنما الاعتراف بقيمة التدني (الخسارة) ضمن حساب الربح والخسارة.			
6. (بالرجوع الفقرة أعلاه) مبلغ الخسارة الذي على المؤسسة المالية استبعاده من حقوق الملكية والإبلاغ عنه في حساب الأرباح والخسائر يمثل الفرق بين تكلفة امتلاكه وبين القيمة العادلة الحالية (للأدوات و حقوق الملكية).			

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحور الرابع: متطلبات محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).	الدرجة		
	مطبق	غير مطبق	غير موجود
1. يمكن للمؤسسة المالية تحديد الأدوات المالية من غير المشتقات على أنها أداة تحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الفائدة .			
2. يتم التحوط ضد مخاطر العملة الأجنبية بسبب صعوبة قياس الجزء المعني من التدفقات النقدية أو التغيرات في القيمة العادلة للأدوات غير المالية.			
3. يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر من إعادة قياس أداة التحوط إذا حقق التحوط عن القيمة العادلة كافة الشروط اللازمة لمحاسبة التحوط.			
4. يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر الناتجة عن تحوط ضد مخاطر العملة الأجنبية و تقلبات أسعار الفائدة و يظهر ذلك في البند المعني .			
5. يتم الالتزام في إنهاء محاسبة التحوط عند إنهاء مدة أداة التحوط أو بيعها .			
6. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر عن أداة التحوط من أدوات حقوق الملكية إذا استوفى تحوط التدفق النقدي شروط محاسبة التحوط .			
7. إذا نجم عن الالتزام المالي الثابت المتحوط له الاعتراف بأصل أو التزام مالي معين فانه يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر التي تم الاعتراف بها في حقوق الملكية.			

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المحور الخامس : مزايا الالتزام بتطبيق بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	الدرجة		
	موافق	محايد	غير موافق
1. يؤدي الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلى زيادة الثقة في مصداقية القوائم المالية للمؤسسة المالية			
2. يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) للمؤسسات المالية إلى دعم وتحسين اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة المالية.			
3. يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) في تشجيع المؤسسة المالية تسجيل المعاملات المتعلقة بالاستثمارات المالية.			
4. يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) المؤسسات المالية على تصنيف الأدوات المالية بشكل سليم ومنظم وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (39).			
5. يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) في اتاحة المجال للمؤسسات المالية على إدراج أدواتها المالية في الأسواق الإقليمية والدولية.			
المحور السادس: معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في المؤسسات المالية الأردنية .			
1. عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39).			
2. صعوبة فهم بعض المفاهيم الأساسية للمعيار المحاسبة الدولي رقم(39).			
3. عدم متابعة أخر التعديلات أو المستجدات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية .			
4. عدم الرجوع الى التفسيرات التفصيلية لبنود المعيار عند فهم البنود .			
5. عدم إدراك العقوبات التي تترتب على المؤسسة المالية عند مخالفتها في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) .			
6. نقص في الإرشادات العامة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) .			
7. عدم وجود رقابة مستمرة على أداء المؤسسة المالية .			

شاكراً حسن تعاونكم،،،،،،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق رقم (3)

التعديلات المقترحة من قبل المحكمين

الرقم	اسم المحكم	مكان العمل	التعديلات المقترحة
.1	د.محمود الأغا	جامعة Western Australia	1. إضافة مجال التمويل إلى مجالات عمل المؤسسات المالية. 2. إضافة سؤال عدد سنوات الخبرة في المؤسسة الحالية. 3. إعادة صياغة بعض الأسئلة حتى تكون أكثر وضوحا. 4. ترقيم أسئلة البيانات الشخصية للمستجيب.
.2	د.ميشيل سويدان	جامعة اليرموك	1.إضافة سؤال عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي. 2.ذكر كلمة عمر المؤسسة بدل مدة مزاولة نشاط المؤسسة. 3.إزالة السؤال المتعلق بدورات المعايير المحاسبية. 4. الاستبانة طويلة و دقيقه تدخل في جميع تفاصيل المعيار المحاسبي الدولي رقم(39)الاعتراف و القياس.
.3	المجمع العربي للمحاسبين القانونيين	جمعية المجمع العربي المحاسبين القانونيين (مجموعة طلال أبو غزالة)	1. استبدال كلمة الميزانية بكلمة قائمة المركز المالي. 2. توضيح السؤال رقم (8) من المحور الاول بتحديد المبلغ المذكور فيه. 3. توضيح السؤال رقم(6) من المحور الرابع كي يصبح أكثر مفهوميه. 4. استبدال كلمة معدة للبيع بمتوفرة للبيع في السؤال رقم(2) من المحور الثالث.
.4	د.إياد السرطاوي	جامعة اليرموك	1. ذكر الجهة المستجيبة الموجه لها الاستبانة. 2. ذكر رقم هاتف البريد الالكتروني للباحثة في الصفحة الأولى من الاستبانة. 3. إزالة بعض الأسئلة لأنها قد تكون قريبه أو مشابهه لأسئلة أخرى فتصبح مكررة في الاستبانة. 4. يقترح المحكم إدخال الإجابات على البرنامج التحليل على شكل نسبة تمثل الأهمية النسبية للسؤال الواحد بنسبة إلى مجموع الأسئلة.
.5	أ. بشار الخطيب	جامعة أم القرى	1:اقترح المحكم استبدال الخيار الثاني من خيارات الإجابة (محايد) إلى خيار (معدوم). 2. إعطاء نسبة وهمية للإجابة عن كل سؤال حسب أهمية السؤال بالنسبة للمعيار بأكمله. 3. اقترح المحكم إضافة خيار للمستجيبين الراغبين في الحصول على نتائج الدراسة تزويد الباحثة ببريدهم الالكتروني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الرقم	اسم المحكم	مكان العمل	التعديلات المقترحة
6.	د.موسى اللوزي	الجامعة الأردنية	1.إزالة سؤال عدد سنوات الخبرة الإجمالية و الاكتفاء بسؤال عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي. 2.إعادة صياغة بعض الأسئلة حتى تصبح أكثر وضوحا سؤال رقم (5)، (9)، (11)، (12).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق رقم (4)

المؤسسات المالية الأردنية التي تضمنتها عينة الدراسة ونسبة تطبيق كل مؤسسة مالية

الرقم	المؤسسة المالية	نسبة التطبيق
.1	بنك المال الأردني	%83.8
.2	البنك الأهلي	%87.0
.3	البنك التجاري الأردني	%80.6
.4	بنك الأردن دبي الإسلامي	%87.0
.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	%90.3
.6	البنك الإسلامي الأردني	%35.4
.7	بنك الاستثمار العربي الأردني	%83.8
.8	بنك المؤسسة العربية المصرفية	%77.4
.9	البنك الأردني الكويتي	%90.3
.10	البنك العربي الدولي الإسلامي	%77.4
.11	بنك القاهرة عمان	%51.6
.12	بنك الأردن	%87.0
.13	بنك الاتحاد	%80.6
.14	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	%64.5
.15	جراسا للتأمين	%51.6
.16	البركة للتكافل	%51.6
.17	التأمين الوطنية	%48.3
.18	المتحدة للتأمين	%64.5
.19	الأراضي المقدسة للتأمين	%54.8
.20	الشرق العربي للتأمين	%67.7
.21	الاتحاد العربي الدولي للتأمين	%70.9
.22	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	%61.2
.23	المنارة للتأمين	%77.4
.24	العربية الألمانية للتأمين	%48.3
.25	المتوسط والخليج للتأمين-الأردن	%64.5

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الرقم	المؤسسة المالية	نسبة التطبيق
26.	الأردن الدولية للتأمين	%58.0
.27	الشرق الأوسط للتأمين	%58.0
.28	التأمين الإسلامية	%70.9
.29	القدس للتأمين	%61.2
.30	الأردنية الفرنسية للتأمين	%58.0
.31	النسر العربي للتأمين	%54.8
.32	فيلادلفيا للتأمين	%51.6
.33	التأمين العامة العربية	%51.6
.34	الأردنية الإماراتية للتأمين	%54.8
.35	دلتا للتأمين	%54.8
.36	الثقة للاستثمارات الأردنية	%74.1
.37	الأردنية المركزية	%70.9
.38	الصقر للاستثمار والخدمات المالية	%70.9
.39	العربية للاستثمارات المالية	%67.7
.40	الإنماء للاستثمارات والتسهيلات المالية	%90.3
.41	داركم للاستثمار	%74.1
.42	الأردنية لضمان القروض	%77.4
.43	الأمين للاستثمار	%77.4
.44	المتحدة للاستثمارات المالية	%70.9
.45	تهامة للاستثمارات المالية	%74.1
.46	أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	%80.6
.47	الأمل للاستثمارات المالية	%83.8
.48	الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي	%77.4
.49	البطاقات العالمية	%80.6
.50	الكفاءة للاستثمارات المالية والاقتصادية	%70.9
.51	الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	%70.9
.52	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	%67.7
.53	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	%74.1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرقم	المؤسسة المالية	نسبة التطبيق
.54	دارات الأردنية القابضة	%74.1
.55	أموال أنفست	%67.7
.56	المستقبل العربية للاستثمار	%70.9
.57	المستثمرون العرب المتحدون	%64.5
.58	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	%70.9
.59	الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	%70.9
.60	الأردن الأولى للاستثمار	%67.7
.61	الاتحاد للاستثمارات المالية	%67.7
.62	السنابل الدولية للاستثمارات الإسلامية(القابضة)	%70.9
.63	الأولى للتمويل	%51.6
.64	العالمية للوساطة والأسواق المالية	%83.8
.65	سبائك للاستثمار	%70.9

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق رقم (5)

معايير المحاسبة الدولية سارية المفعول حتى 2013

الرقم المتسلسل	رقم المعيار	البيان
.1	معيار المحاسبة الدولي 1	عـــرض البيانات المـــاليـــة.
.2	معيار المحاسبة الدولي 2	الـــمـــخـــــزون.
.3	معيار المحاسبة الدولي 7	قائمة التدفقات النقدية.
.4	معيار المحاسبة الدولي 8	التغير في التقديرات المحاسبية والأخطاء والتغيرات في السياسات المحاسبية.
.5	معيار المحاسبة الدولي 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية.
.6	معيار المحاسبة الدولي 11	عقود الإنشاء.
.7	معيار المحاسبة الدولي 12	ضرائب الدخـــل.
.8	معيار المحاسبة الدولي 16	الممتلكات والمصانع والمعدات.
.9	معيار المحاسبة الدولي 17	عقود الإيجار.
.10	معيار المحاسبة الدولي 18	الإيـــراد.
.11	معيار المحاسبة الدولي19	منافع الموظفين.
.12	معيار المحاسبة الدولي 20	المنح الحكومية والإفصـــــــاح عـــن المساعدات الحكومية.
.13	معيار المحاسبة الدولي 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
.14	معيار المحاسبة الدولي 23	تكاليف الاقـــتراض.
.15	معيار المحاسبة الدولي 24	افصاحات الأطراف ذات العلاقة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرقم المتسلسل	رقم المعيار	البيان
.16	معيار المحاسبة الدولي 26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد.
.17	معيار المحاسبة الدولي 27	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة.
.18	معيار المحاسبة الدولي 28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة.
.19	معيار المحاسبة الدولي 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.
.20	معيار المحاسبة الدولي 31	التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة.
.21	معيار المحاسبة الدولي 32	الأدوات المالية: العرض.
.22	معيار المحاسبة الدولي33	حصة السهم من الأرباح.
.23	معيار المحاسبة الدولي 34	التقارير المالية المرحلية.
.24	معيار المحاسبة الدولي 36	انخفاض قيمة الموجودات.
.25	معيار المحاسبة الدولي 37	المخصصات، الالتزامات والموجودات الطارئة.
.26	معيار المحاسبة الدولي 38	الموجودات غير الملموسة.
.27	معيار المحاسبة الدولي 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.
.28	معيار المحاسبة الدولي 40	الممتلكات الاستثمارية.
.29	معيار المحاسبة الدولي 41	الزراعة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المعايير الدولية للتقارير المالية سارية المفعول حتى 2013

المتسلسل	رقم المعيار	البيان
.1	معيار التقرير المالي الدولي رقم 1	التبني الأول للمعايير الدولية.
.2	معيار التقرير المالي الدولي رقم 2	المدفوعات على أساس السهم.
.3	معيار التقرير المالي الدولي رقم 3	الاندماج.
.4	معيار التقرير المالي الدولي رقم 4	عقود التأمين.
.5	معيار التقرير المالي الدولي رقم 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات الموقوفة.
.6	معيار التقرير المالي الدولي رقم 6	الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها.
.7	معيار التقرير المالي الدولي رقم 7	الأدوات المالية: الإفصاح.
.8	معيار التقرير المالي الدولي رقم 8	القطاعات التشغيلية.
.9	معيار التقرير المالي الدولي رقم 9	الأدوات المالية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University